مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 34، العدد (2)، ص ص 93 - 130، الرياض (2022م/ 1443هـ)

ما جُمِع وثُنِّيَ من صفات الله تعالى

«دراسة عَقَدِيَّة»

عبد الله بن علي بن عبد الله الشهري[1]

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

(قدم للنشر في 14/ 08/ 1443هـ؛ وقبل للنشر في 23/ 09/ 1443هـ)

المستخلص: يتناولُ هذا البحثُ دراسةَ أربعة من الصفات الخبرية التي طريقُ الإيمان بها هو التسليم للنصوص الشرعية، وهي أربع صفات: «العين، واليد، والأصابع، والقدم»، ويعرض معتقد أهل السنة والجماعة في هذه الصفات إجمالًا، ويورد أدلتهم من الكتاب والسنة حيث إن ثبوت أيِّ صفة لله تعالى مرتبط بوجود النص الشرعي، كما يناقش مسألة عدد هذه الصفات من حيث الإفراد والتثنية والجمع، وشاهد هذا العدد من النص الشرعي وعلاقته بثبوت الصفة، كما يحرِّر رأي المتكلمين في ثبوت هذه الصفات، ويتناول شُبهَتَهم بالرد الموجز. ومن نتائج البحث: أن هذه الصفات الأربع «العين، واليد، والأصابع، والقدم» جاءت بلفظ الإفراد والتثنية، وجاءت بلفظ الجمع عدا القدم، في النصوص الشرعية. وأن ظاهر النصوص الشرعية يثبت الصفة الخبرية، وأن المتكلمين يفرُّون إلى التأويل أو التفويض أو التعطيل التام. ومن توصيات البحث: دراسة التطور العقدي في مقالات بقية الفرق غير الأشاعرة، ومعرفة الفرق بين المتقدمين والمتأخرين في تلك الفرق. ودراسة مدى التداخل العقدي بين المتكلمين وغيرهم من الفرق.

الكلمات المفتاحية: الصفة الخبرية، العين، اليد، الأصابع، القدم.

Plural and Dual Divine Attributes "A Creedal Study"

Abdullah bin Ali bin Abdullah AlShehri[1]

Prince Sattam bin Abdulaziz Universit

(Received 17/03/2022; accepted 24/04/2022)

Abstract: This study examines four of the divine revelation-based attributes, the belief in which involves the adoption of religious literature. These attributes include the eye, the hand, the fingers, and the foot. This paper examines the Sunnis' perspective on these attributes in general and provides their evidence from the Quran and the Sunnah. According to them, any substantiated attribute of Allah is associated with a religious text. The paper also discusses how many of these attributes there are in singular, dual, and plural forms, and provides textual evidence for the number and its relationship to the veracity of the relevant attributes. Muslim theologians' views on these traits are examined, and misconceptions regarding them are thus refuted. The four attributes of the eye, the hand, the fingers, and the foot occur in both the dual and plural forms in the religious texts, which is one of the major findings of this study. Another conclusion is that the apparent meaning of religious texts establishes divine revelation-based characteristics and that Muslim theologians resort to interpretation, Tafwid (proving Divine Attributes literally without acknowledging their meanings), or outright rejection with regard to these attributes. The study recommends examining the creedal evolution of the declarations of sects other than the Ash'aris, noting the differences between the earlier and later scholars of these sects, and examining the creedal overlap between Muslim theologians and those of other sects.

Keywords: divine revelation-based attributes, the eye, the hand, the fingers, the foot.

---

(1) أستاذ العقيدة والأديان والمذاهب المعاصرة المشارك بقسم الدِّراسات الإسلاميَّة، كلية التربية- جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالخرج.

(1) Associate Professor of Creed, Religions and Contemporary Doctrines, Department of Islamic Studies, College of Education - Prince Sattam bin Abdulaziz University in Al-Kharj.

e-mail: aboanas9@gmail.com :البريد الإلكتروني

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقَلَم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم؛ والصَّلاةُ والسلام على نبيِّنا محمد، المبعوثِ بالهُدى ودينِ الحقِّ، وعلى آله وصحبِه أجمعين. أمَّا بعدُ..

فقد امتنَّ الله على عباده بأنْ عرَّفهم به سبحانه؛ وذلك بأنْ أَمَرَهم بالإيمان بأسمائه وصفاته، التي جاءت في نصوص الوَحيَيْنِ واضحةً جليَّةً لأصحاب الفِطَر السليمةِ، والعقولِ الواعية.

وأخبَرَنا سبحانه بالقاعدة الجامعةِ في هذا البابِ، حيث قال سبحانه: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

وقد آمَنَ صحابةُ النبيِّ ﷺ بما وَرَدَ في كتاب الله وسُنَّةِ رسولِه ﷺ، ولم يتعرَّضوا لأسمائه وصفاتِه بتأويلٍ، أو تحريفٍ، أو تعطيل؛ وسار على ذلك التابعون بإحسان، حتى ظهرَ بعضُ أهلِ الأهواء، الذين لبَّسوا على الناس في دينِهم، ودَعَوْهُم إلى مقالاتٍ باطلة.

يقول ابن القيم: (مضى الرَّعيلُ الأوَّل في ضوء ذلك النور، لم تُطفِئْه عواصفُ الأهواءِ، ولم تلتبس به ظُلَمُ الآراءِ، وأَوْصَوا مَن بعدَهم ألَّا يفارقوا النورَ الذي اقتبَسُوه منهم، وألَّا يخرجوا عن طريقهم. فلـمَّا كان في أواخر عصرِهم، حدَثَت الشِّيعةُ والخوارجُ والقَدَرِيَّةُ والمُرجئة، فبَعُدُوا عن النور الذي كان عليه أوائلُ الأُمَّةِ، ومع هذا، فلم يفارقوه بالكلية؛ بل كانوا للنصوص مُعظِّمِين، وبها مُستَدِلِّين، ولها على العقول والآراء مُقدِّمِين، ولم يَدَّعِ أحدٌ منهم أنَّ عنده عقليَّاتٍ تُعارض النصوصَ، وإنَّما أُتُوا مِن سُوء الفَهم فيها، والاستبداد بما ظهر لهم منها دونَ مَن قبلَهم، ورأوا أنَّهم إنِ اقْتَفَوْا أثَرَهم كانوا مُقلِّدِين لهم، فصاحَ بهم مَن أدركهم من الصحابة وكبارِ التابعِين مِن كلِّ قُطر، ورَمَوْهُم بالعظائم، وتبرَّأوا منهم، وحذَّروا مِن سبيلِهم أشدَّ التَّحذير)[1].

مشكلة البحث:

يعالج هذا البحثُ مسألةَ ورودِ الصفة الخبرية الذاتية بعدَّة صِيَغ؛ كالتَّثنية والجمع، مع الأصل العام الذي تَرِدُ عليه الصفاتُ، وهو الإفراد، وهل لهذا التَّعدُّدِ فائدةٌ وحِكمة؟ ويُبيِّن عقيدة أهل السُّنة إجمالًا، وكيف أجابوا عن شُبَه المتكلِّمِين في تأويل الصفات وتعطيلها.

وقد رَغِب الباحث أن يُسهِم في دراسة بعض صفات الله تعالى، التي وقع شيءٌ من الخَلَل في الإيمانِ والإقرارِ بها على الوجه اللَّائقِ المتَّفِق مع ما كان عليه سلفُ الأُمَّة، فكان هذا البحث الموجَز، وعنوانه: «**ما جُمِع وثُنِّيَ من صفات الله تعالى – دراسة عقدية**».

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

1 – هذا الموضوع ذو علاقةٍ بالركن الأول من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالله تعالى؛ وهو الركن

(1) الصواعق المرسلة، لابن قيم الجوزية (3/ 1069).

الأعظم، وبابُ الصفات أهمُّ بابٍ فيه، بل هو أصل العلوم وأشرفُها؛ لأنَّه متعلِّقٌ بمعرفة الله تعالى، وتوحيدِه سبحانَه.

2- هذا الموضوع مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بالأساس الذي قام عليه معتقَد أهلِ السُّنة والجماعة عمومًا، وبتوحيد الأسماء والصفات خصوصًا؛ وهو الإيمان بكلِّ ما جاء في القرآن الكريم والسُّنة النبويَّة الصحيحة في وصف الله تعالى، وما يتعلَّق بالصفات الخبريَّة؛ حيث لا سبيلَ للإيمان بها إلَّا بقَبول الأدلَّةِ الشرعيَّة، وإجرائها على ظاهرها.

3- ورود بعض الصفات الخبريَّة بعدَّةِ صِيَغ - كالجمع والتثنية والإفراد- بحاجةٍ إلى تَجْليةٍ وتوضيح لمن يستشكل عليه مثلُ هذا في النصوص الشرعيَّة.

أهداف البحث:

1- بيان أنواع صفات الله، وتقسيماتها.

2- إبراز معتقَدِ أهلِ السنة والجماعة إجمالًا في الصفات محلِّ الدراسة، وهي: صفة العين، واليد، والأصابع، والقدم.

3- إيراد الأدلة الشرعيَّة التي استدلوا بها على إثبات تلك الصفات الأربع، وتوضيح الإشكالات التي تَرِدُ في كلام بعضِ أهلِ العلم حولَ فَهم الآية.

4- تقرير الرَّاجح في عددِ كلِّ صفة من الصفات الأربع، من حيث الجمعُ والإفراد والتثنية، وعلاقته بثبوت الصفة.

5- ذِكْر موقف المتكلِّمِين من إثبات هذه الصفاتِ، وبيان شُبْهَتِهم باختصار.

6- إيراد رَدِّ علماء أهل السُّنة والجماعة على شُبهة المتكلِّمين مختصرًا ومركَّزًا.

حدود البحث:

يتوجَّه البحث إلى دراسة أربع صفات من صفات الله الذاتية الخبرية، وهي: صفة العين، واليد، والأصابع، والقدم؛ مع ذكر معتقَد أهلِ السُّنة إجمالًا، وموقف المتكلِّمِين والرد على شُبَهِهم.

إجراءات البحث :

جرَدَ الباحثُ عددًا من مصنَّفات العقيدة وكُتُبِ التفسير وشروح الأحاديث؛ للوقوف على طريقة أهل العلم في إثبات نصوص الصفات عمومًا، ونصوص الصفات الأربع - محل الدراسة - خاصةً، وكيف ناقشوا مسألة التثنية والجمع، والحكمة منهما، والرد على من خالف في ذلك.

كما سلك الباحث في هذا البحثِ الطريقةَ المعتادة في الأبحاث العلميَّة من حيث العزو والحكمُ على الأحاديث، وختم بحثَه بذكر بعض النتائج مع التوصيات، وقائمة شاملة لأهمِّ المراجع.

منهج البحث:

سَلَكَ الباحث المنهجين: الاستقرائي، والتحليلي.

الدراسات السابقة، وما يضيفه البحث إليها:

أبرز الدراسات التي اطَّلعتُ عليها، ما يلي:

1- «المسائل العقَدية المتعلِّقة بالسمع والبصر في الكتاب والسنة»؛ للباحث د. عايد بن عبيد العنزي، (رسالة دكتوراه)، مقدَّمة لقسم العقيدة في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، 1432هـ.

2- «الصفات الخبرية بين الإثبات والتأويل»؛ للباحث عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، (رسالة ماجستير)، مقدَّمة لقسم العقيدة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، 1398هـ- 1978م.

3- «آيات صفات الله الخبريَّة في القرآن الكريم والتفسير الصحيح لها»، للباحث د. ناصر محمد الصائغ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب- جامعة سوهاج، بمصر، 2019م.

ما يضيفه البحث للأبحاث السابقة:

1- دراسة الصفات الأربع دراسةً مركَّزة، وبيان شُبهةِ المتكلِّمين والرد عليها؛ مع ذكر خلاصة أقوال الأئمة في إثبات هذه الصفات.

2- العناية بمسألة عددِ الصفة؛ كيف جاء في النص الشرعي؟ وماذا فَهِم منه أهلُ العلم؟ وكيف ردوا على الفَهم الخاطئ حولَه؟

خطة البحث:

- **تمهيد: وفيه بيان تقسيمات أهل العلم للصفات.**
- **المبحث الأول: صفة العينين لله تعالى.**
- **المبحث الثاني: صفة اليدين لله تعالى.**
- **المبحث الثالث: صفة الأصابع لله تعالى.**
- **المبحث الرابع: صفة القَدَمين لله تعالى.**
- **الخاتمة**: وفيها أبرز نتائج الدراسة وبعض التوصيات.
- **الفهارس**: وفيه فهرس المصادر والمراجع.

***

تمهيد: أقسام صفات الله

يُقسِّم أهلُ العلمِ الصفات إلى تقسيمات واعتبارات متعدِّدة[2]، ومن ذلك:

الاعتبار الأوَّل: الصفات من حيث الثبوتُ

(2) هذه التقسيمات لم يُخبِر النبيُّ ﷺ أصحابَه بها، ولم تكن محلَّ نَظَرٍ وتوقف عندهم؛ بل كلُّهم كان يؤمن بما أخبر الله به، وأخبر به رسوله ﷺ، ومنهجُهم كما قال سبحانه: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: 7]. يقول الشيخ علوي السقاف: (هذه التقسيمات حادثة، لم يعرفها السلف، لكن لَمَّا خاض المتكلِّمون في صفات الله ﷻ، وأوَّلوها وعطَّلوها، وقسَّموها إلى أقسامٍ ما أَنزَلَ الله بها من سلطان؛ كالصفات النفسية، والمعنوية وغير المعنوية؛ اضطرَّ علماء أهل السنة لهذا التقسيم، واصطلَحوا عليه). صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، علوي السقاف، (ص31). والذي يظهر بتتبُّع مصنَّفاتِ أهل العلم، أنَّ أول ذكر لشيء من تقسيم الصفات، جاء عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله. انظر: الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر، لمحمد الخميس، (ص15-16).

والنفي (السلب)، وهي قسمان:

الأول: الصفات الثبوتية: وهي الصفات التي دلَّت النصوصُ من الكتاب والسُّنة على ثبوتها لله تعالى؛ كالحياة، والعلم، والقَيُّوميَّة، والقُدرة، والعدل، والاستواء، والنزول، واليد، والوجه، ونحو ذلك. وهي صفاتُ كمالٍ ومدحٍ تَلِيقُ بجلال الله وعَظَمَتِه.

الثاني: الصفات المنفيَّة، أو صفات السَّلب: وهي الصفات التي دلَّت النصوصُ من الكتاب والسُّنة على نَفْيها عن الله تعالى؛ كصفة الموت، والعجز، والنوم، والسِّنة، والظلم؛ وتأتي - في الغالب - مسبوقةً بأداة النَّفْي (لا) أو (ليس) أو (ما)، وهذه الصفات متضمِّنة لإثبات كمالِ ضدِّها.

الاعتبار الثَّاني: الصفات الثبوتية باعتبار تعلُّقِها بذات الله، وهي قسمان:

الأول: الصفات الذاتية: وهي الصفات لم يَزَلْ سبحانه ولا يزال متَّصِفًا بها؛ كالعلم والقدرة والحياة، والوجه والسمع والبصر، ونحو ذلك.

الثاني: الصفات الفعلية: وهي الصفات التي دلَّت النصوصُ تعلُّقِها بأفعال الله تعالى؛ فهو سبحانه يفعلها إذا شاء، وإن لم يشأ لم يفعلها؛ كصفة النزول، والمجيء، والإتيان، والخَلْق، والضَّحِك، ونحو ذلك[3].

والقسم الأول - وهو الصفات الذاتية - يُقسِّمه أهلُ العلم إلى قسمين، باعتبار تعلُّقِها بأدلَّة ثبوتها، وهما:

الأول: الصفات السَّمعيَّة العقليَّة؛ وهي الصفات التي دلَّ السمع والعقل على ثبوتها؛ كصفة الحياة، والعلم، والقدرة، والعلو.

الثاني: الصفات الخبريَّة؛ وهي الصفات التي دلَّ على ثبوتها لله تعالى الأدلَّةُ السمعيَّة، دون العقل؛ كصفة الوجه، واليدين، والعينين، والاستواء، والنزول، والمجيء[4].

والصفات التي هي محلُّ الدراسة في هذا البحث، هي من القسم الأخير؛ الصفات الذاتية الخبرية.

* * *

المبحث الأول: صفة العينين لله تعالى

يعتقد الصحابة والتابعون وبقيَّةُ سَلَفِ الأُمَّة، أنَّ لله ﷻ عينَيْن كما يَلِيقُ بجلاله، وأنَّ صفة العين من

(3) الصفات الفعليّة كالذاتية تقسَّم إلى صفات سمعيّة عقلية، وسمعيّة فقط، فصفة الخلق فعليّة دلَّ عليها السمع والعقل،= =وصفة الاستواء فعليّة، دل عليها السمع دون العقل، والعقل لم يدلّ عليها ابتداء لكنه لا يعارضها.

(4) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (1/ 276)، العرش، للذهبي (1/ 103)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (5/ 99)، (6/ 268)، (32/ 12)، الصفات الإلهية، لـ: د.محمد الجامي، (ص199-209)، شرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هرَّاس، (ص89)، القواعد المُثلَى في صفات الله وأسمائه الحُسنى، لمحمد بن عثيمين، (ص31-34)، صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، لعلوي السقاف، (ص31-33).

الصفات الذاتية، الواردِ ثبوتُها لله تعالى في الكتاب والسُّنة.

أولًا: أدلة أهل السنة والجماعة في إثبات صفة العين لله تعالى:

استدلَّ أهل السنة والجماعة بعددٍ من الأدلة، من القرآن الكريم والسُّنة النبويَّة، ومن هذه الأدلة:

- قوله تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: 14].

- وقوله تعالى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه: 39].

- وقوله سبحانه: ﴿ وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ ﴾ [الطور: 48].

- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّ رسول الله ﷺ ذكر يومًا بين ظَهْرَانَي الناس المسيحَ الدَّجَّال، فقال: «إنَّ الله - تبارك وتعالى - ليس بأعورَ، ألَا إنَّ المسيح الدجال أعورُ عينِ اليُمنَى، كأنَّ عينَه عِنَبَةٌ طافِيَةٌ»[5].

- وعن أنسٍ رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «ما بُعِث نبيٌّ إلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَه الأعورَ الكذَّابَ، ألَا إنَّه أعورُ، وإنَّ ربَّكم ليس بأعورَ، وإنَّ بين عينيه مكتوبٌ: كافرٌ»[6].

- وعن سُلَيم بنِ جُبَيْر مولى أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعتُ أبا هريرة يقرأ هذه الآية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ [النساء: 58]، إلى قوله تعالى: ﴿ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ [النساء: 58]؛ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامَه على أُذُنِه، والتي تَلِيها على عينِه»، قال أبو هريرة: «رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعَيْه»، قال ابن يونس: قال المقرئ: يَعني: إنَّ الله سميع بصير، يَعني أنَّ لله سمعًا وبصرًا، قال أبو داود: «وهذا رَدٌّ على الجهميَّة»[7].

ثانيًا: أقوال الأئمة في إثبات التثنية في العينين لله تعالى:

قرَّر جماعةٌ من أهل العلم، إثباتَ صفةِ العينين لله تعالى؛ استنباطًا من النصوص الشرعيَّة، ومن هؤلاء:

1- عثمان بن سعيد الدارمي، حيث قال: (قال الله تعالى لموسى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه:39]، وقال: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر:14]، وقال: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [هود:37]، ثم ذكر رسول الله ﷺ الدَّجَّالَ: «إنَّه ليس بأعور»، والعَوَرُ عند الناس ضدُّ البصر، والأعور عندهم ضد البصير بالعينين)[8].

(5) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله عز وجل: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه:39]، ح(7407)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال، ح(169)، واللفظ له.

(6) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، ح(7131)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، ح(2933).

(7) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في الجهمية، ح(4728)؛ قال المحقق شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح). وقوَّى الحافظ ابنُ حجر إسنادَه في الفتح (13/ 373)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.3081).

(8) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 305).

وقال أيضًا: (ففي تأويل قولِ رسول الله ﷺ: «إنَّ الله ليس بأعورَ»، بيان أنَّه بصيرٌ ذو عينين، خلاف الأعور)[9].

2- وابن خزيمة، حيث قال: (بيانُ النبي ﷺ، الذي جعله الله مبيِّنًا عنه في قوله ﷻ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:44]، فبيَّن النبي ﷺ أنَّ لله عينين، فكان بيانُه موافقًا لبيان مُحكَم التنزيل). وساق الأدلة، ثم قال: (نحن نقول: لربنا الخالقِ عينانِ، يُبصِرُ بهما ما تحت الثَّرى)[10].

3- أبو إسماعيل الهروي، حيث أورد في كتابه «الأربعين في دلائل النبوة» بابًا، وعَنْوَن له بـ«إثبات العينين له تعالى وتقدس»، وأَوْرَدَ حديثَ: «إنَّ ربَّكم ليس بأعورَ»[11].

4- هبة الله اللَّالَكَائي في كتابه المشهور «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، بوَّب بابًا عنوانه: «سياق ما دلَّ من كتاب الله ﷻ وسُنة رسوله ﷺ على أنَّ صفات الله ﷻ الوجه والعينين واليدين»[12].

5- القاضي أبو يعلى، في كتابه «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»، بوَّب بقوله: «إثبات صفة العينين لربنا جلَّ شأنُه»، وممَّا قاله: (اعلم أنَّه غيرُ ممتنعٍ حملُ الخبرِ على ظاهره في إثبات عينين هما صفتان زائدتان على البصر والرؤية)، ثم ساق عددًا من الأدلة والآثار في ذلك[13].

6- ابن حجر، حيث نقل في الفتح قولَ ابنِ المنير في إثبات صفة العينين، فقال: (وقال ابن المنير: وجهُ الاستدلال على إثبات العين لله من حديث الدجال، من قوله: «إنَّ الله ليس بأعور»، من جهة أنَّ العور عُرفًا عدمُ العينِ، وضد العور ثبوتُ العين، فلمَّا نُزعت هذه النَّقيصةُ لزم ثبوت الكمال بضدِّها، وهو وجود العين)[14].

كما نُقل إثبات العينين عن بعض متقدِّمي الأشعريَّة، وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري؛ بل يُفهَم من كلامه أنَّ هذا ممَّا أجمع عليه أهل الحديث والسُّنة، قال رحمه الله: (جملةُ ما عليه أهلُ الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردُّون من ذلك شيئًا... وأنَّ له عينين بلا كيف)[15]. وقال أيضًا: (وأنَّ له سبحانه عينين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: 14])[16].

---

(9) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 327).

(10) كتاب التوحيد، لابن خزيمة (1/ 114).

(11) الأربعين في دلائل النبوة، للهروي (ص64-65).

(12) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للَّالكائي (3/ 475).

(13) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى (2/ 347).

(14) فتح الباري، لابن حجر (13/ 390).

(15) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري (ص290).

(16) قال هذا في سياق بيان معتقده، الذي هو معتقد السلف من=

وقد ذكر ابن عساكر أنَّ هذا من معتقَد الأشعري الذي لا يقدح فيه غير أهل الجهلِ والعِنَاد، وساق كلامَ الأشعري في الإبانة، وفيه: (وأنَّ له سبحانه عينًا بلا كيفٍ)[17].

وأكَّد ابنُ تيميَّةَ ثبوتَ هذا عن الأشعري، فقال رحمه الله: (وأمَّا لفظُ العينين؛ فليس هو في القرآن، ولكن جاء فيه حديثٌ، وذكر الأشعري عن أهل السُّنة والحديث، أنَّهم يقولون: إنَّ لله عينين)[18].

ثالثًا: صفة العين بين الإفراد والتثنية والجمع في الأدلة الشرعيَّة:

جاء إثباتُ صفة العين لله تعالى في القرآن الكريم بصيغتين صريحتين، الأولى بالمفرد والثانية بالجمع، وهذا إثباتٌ صريحٌ مباشر.

وورود صفة العين في حال الجمع والإفراد، لا يتعارض مع ثبوت العينين لله تعالى.

أمَّا ورودُها في حالة الجمع، في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [هود: 37]، وقوله: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: 14].

فهذا أسلوبٌ مستعمَل في لغة العرب؛ حيث يذكر الجمع مطلقًا ويراد به الواحدُ أو الاثنان، والشواهد على ذلك كثيرة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: 4].

وفي لغة العرب قد يُقصد ذِكرُ الاثنين فيعامَل معاملةَ الجمع في الصيغة؛ قال الثَّعالبي: (مِن سُنن العرب إذا ذكرتَ اثنين أن تُجرِيَهما مجرى الجمع، كما تقول عند ذكر العُمَرين والحسَنَين: (كرَّم الله وجوهَهُما)، وكما قال - عزَّ ذِكرُه -: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ [التحريم: 4]، ولم يَقُلْ: قلباكُما)[19].

كما أنَّه يُستعمَل في العربية على وجه التعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ ﴾ [يس: 71]؛ فالضمير «نا» جاء على سبيل التَّعظيم، مع عِلْمِنا بالأدلة التي أَثبَتَت اليدين.

ومن المعلوم في لغة العرب، أنَّ المثنَّى إذا أُضِيف إلى ضمير التثنية أو الجمع، فالأَوْلى جمعُه، وهو الأفصح، كما هو ظاهر في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: 38][20].

=الصحابة والتابعين ومَن تَبِعَهم، وما عليه الإمام أحمد. الإبانة، للأشعري، (ص22).

(17) انظر: تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، (ص158)، وانظر: العلو للعلي الغفار، للإمام الذهبي، (ص221).

(18) الجواب الصحيح لمن بدَّل دينَ المسيح، لابن تيمية (4/ 413).

(19) فقه اللغة وأسرار العربية، للثعالبي، (ص362).

(20) انظر: مختصر الصواعق المرسلة، للموصلي (1/ 71)، فقه اللغة وأسرار العربية، للثعالبي، (ص362).

وأمَّا ورودُها في حالة المفرد؛ ففي قوله تعالى: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه: 39]، والمفرد هنا مضافٌ، فأُضيفت العينُ إليه سبحانه، والمفرد المضاف يَعُمُّ، وهنا لا تَعارُضَ مع التثنية؛ فالإفرادُ هنا مقصودٌ به الإثباتُ لا تحديدُ العددِ.

ويذكر ابنُ تيميَّة – حول تأثير الإضافة في اللفظ – أنَّ اللَّفظَ قد يُجمَع ويراد به التثنيةُ، أو يُثنَّى ويراد به الجمعُ، وهكذا كما هو معروف في لغة العرب؛ فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وممَّا يوضح الأمرَ في ذلك، أنَّ مِن لغة العرب الظاهرةِ التي نزل بها القرآن، استعمالُ لفظِ الجمعِ في موضع التثنية في المضاف، إذا كان متَّصلًا بالمضاف إليه والمعنى ظاهر؛ كقوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ ﴾ [التحريم: 4]، وليس لكلٍّ منهما إلَّا قلبٌ؛ فالمعنى: قلباكما، لكن النُّطق بلفظ الجمع أسهلُ والمعنى معروف؛ أنَّه ليس لكلٍّ منهما إلَّا قلبٌ، وكذلك قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: 38]، والمعنى: فاقطعوا أيمانَهُما؛ إذ لا يقطع من كل واحدٍ إلَّا يدُه اليمنى، لكن وضع الجمع موضعَ التثنية؛ لسهولة الخطاب، وظهور المراد، وفي قراءة عبد الله: (فاقطعوا أيمانهما)[21]، حتى إنَّ التعبير في مثل هذا بلفظ التثنية، عدولٌ عن أفصح الكلام وإن كان جائزاً، كما قال: ظهراهما مثل ظهور الترسين، وقد جاء مثل الأول في المضاف المنفصل، وهو قليل؛ كقوله: وضعا رحالهما، وإذا كان كذلك قيل: لفظُ بأعيننا ولفظ أيدينا، مع كون المضاف إليه ضمير جمع، أَوْلى بالحسن ممَّا إذا كان المضاف إليه ضميرَ تثنيةٍ، فإذا كان مِن لُغَتِهم تركُ استحسانِ قلباكما ويديهما، فلَأنْ يكون في لغتهم تركُ استحسان بعيننا، أو بعينينا، وممَّا عملت يَدُنَا أو يدانا، أَوْلَى وأحرى)[22].

وقد ناقش الإمام ابنُ القيم هذه المسألةَ باستفاضة في كتابه الصواعق المرسلة، وذكر ما سبق من أوجُه المعاني التي تأتي فيها الألفاظُ مجموعةً ومفردةً، ولا تتعارض مع التثنية، وأورد الشواهدَ من الكتاب العزيز[23].

أمَّا التثنيةُ؛ فلم تَرِد في القرآن، لكنَّ أهلَ العلم استدلوا عليها من السنة النبوية بحديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قام رسول الله ﷺ في الناس، فأَثنَى على الله بما هو أهلُه، ثم ذكر الدَّجَّال فقال: «إنِّي لَأُنْذِرُكُمُوهُ، وما مِن نبيٍّ إلَّا أَنذَرَه قومُه؛ لقد أنذر نوحٌ قومَه، ولكنِّي أقول لكم فيه قولًا لم يَقُلْه نبيٌّ لقومه: تعلمون أنَّه أعورُ، وأنَّ الله ليس بأعورَ»[24].

---

(21) من شواذ القراءات، ذكرها ابن خالويه في القراءات الشاذة، (ص33).

(22) بيان تلبيس الجهمية، لابن القيم (5/ 578-580).

(23) انظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم (1/ 256).

(24) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى:=

وقد استدلَّ بهذا الحديثِ عددٌ من علماء السَّلَف، وقرَّروا دلالتَه على إثبات العينين لله تعالى.

وأشار الشيخ ابن عثيمين إلى دلالة الحديث على إثبات العينين، وردَّ على من قال بأنَّ المراد بالعَوَر: العيبُ، وأنَّ هذا من التَّحريف؛ لأنَّ لفظ الحديث: «أعور العين اليُمنى»، وهذا صريحٌ في أنَّ المراد عَوَرُ العينِ لا العور الذي هو العيب العامُّ، الذي يُنزَّه الله عنه على سبيل العموم، وهذا القول تحريف[25].

وممَّا استدلَّ به بعضُ أهل العلم على إثبات التثنية، حديث النبي ﷺ: «إنَّ العبدَ إذا قام إلى الصلاة، فإنَّه يقوم بين عينَي الله»[26].

وفي تبويب البخاري: باب قول الله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾، وقوله جلَّ ذِكرُه: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر:14]، ثم أورد حديثَ الأعور الدجال. فهذا التبويب منه، يدلُّ على أنه يقول بأنَّ الله له عينان، فورود صيغة الإفراد ثم الجمع ثم الختم بالتثنية، إشارةٌ إلى ذلك[27].

رابعًا: موقف المتكلِّمِين من إثبات صفة العين لله:

ذهب عددٌ من الفِرَق الكلاميَّة إلى تأويل صفة العين لله تعالى؛ كالمعتزلة، ومتأخِّري الأشاعرة[28]، ومن تأويلاتهم: أنَّ العين تأتي بمعنى: العلم والرؤية والبصر، والحفظ والحراسة، وغيرها.

فالقاضي عبد الجبَّار المعتزلي، يرى أنَّ العين في النصوص بمعنى العِلم، كما يقال: (جرى هذا بعيني)؛ أي: جرى بعِلْمي[29]. وذكر في موضع آخر أنَّها البصيرة والمعرفة[30].

ومن الأشاعرة إمامُ الحرَمَين الجُوَيني؛ حيث يرى أنَّ العين ليست حقيقيَّةً، وإنَّما هي في النصوص بمعنى البصر[31].

=﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:39]، ح(7407)، واللفظ له؛ وأخرجه في مواضع متعددة: (349)، (3337)، (3441)، (4402)، (5902)، (6175)؛ وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفة ما معه، ح(2931)، ولفظ مسلم: قال عبد الله بن عمر: ذكر رسول الله ﷺ يومًا بين ظهرانَي الناس المسيحَ الدجال، فقال: «إنَّ الله – تبارك وتعالى – ليس بأعور، ألَا إنَّ المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية».

(25) انظر: شرح العقيدة السفارينية، لابن عثيمين (1/ 269).

(26) أخرجه العقيلي في الضعفاء (1/ 70)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة، (1024)، وهو حديث ضعيف.

(27) انظر: العقود الدرية على مقاصد العقيدة الواسطية، لسلطان العميري (1/ 442).

(28) ممَّن أوَّل صفة العين، الزَّيديَّة والإباضيَّة، وكلامهم تبع لكلام المعتزلة. انظر: مسند الربيع بن حبيب (3/ 335)، ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، للناصر لدين الله الحسيني، (ص45).

(29) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار، (ص227).

(30) انظر: متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار، (ص449).

(31) انظر: الإرشاد، لأبي المعالي الجويني، (ص67).

وذكر التفتازاني أنَّ النصوص التي فيها ذِكرُ العين، إنَّما هي مجازاتٌ؛ فالعينُ بمعنى البصر، وهذا هو رأي جمهور الأشاعرة(32).

خامسًا: شُبهة المتكلمين في تأويل صفة العين(33):

يمكن تلخيصُ شُبَه المتكلِّمين في تأويل العين، في عدَّة نقاط:

1- العين في لغة العرب لفظٌ مشترك يأتي على عدَّة معانٍ، منها: الرؤية، والحفظ والكِلاءة، ومنها الدلالة، ومنها العين الجارحة. ووصفُ الله بالجارحة ممتنعٌ، فيجب أن يُصار إلى بقيَّةِ المعاني الممكنة.

وقد ادَّعى الرازي الأشعري أنَّ العين لا يمكن إجراؤها على ظاهرها؛ لأنَّه يلزم من هذا الظاهر لوازمُ لا تَليق بالله ﷻ. فقوله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: 39] يقتضي أن يكون موسى عليه السلام مستقرًّا على تلك العين، ملتصقًا بها؛ وهذا لا يقوله عاقل.

وقوله تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا﴾ [هود: 37] يقتضي أن تكون آلة تلك الصنعةِ هي العين. وأنَّ القُبح في هذه المعاني، يلزم منه المصيرُ إلى التأويل(34).

2- أنَّ معنى العين في النصوص هو البصر، وهو من باب تسمية الشيء بمحلِّه، وباسم ما هو قائمٌ به.

3- أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر:14]؛ أي: بأوليائنا، وخيارِ خَلْقِنا؛ لأنَّهم كانوا هم المؤمنين في وقت نبي الله نوحٍ عليه السلام(35).

سادسًا: الرد على شُبهة المتكلمين:

1- الألفاظ في لغة العرب أنواع، فمنها الألفاظ المترادفة (كالأسد والليث)، والألفاظ المشتركة (كالعين الباصرة، والعين الجارية، وغيرها)، والألفاظ المتباينة (كالليل والنهار)، والمتواطئة وهي ما اتفقت ألفاظها ومعانيها (كإطلاق الرجل على زيد وعمرو)(36).

(32) انظر: شرح المقاصد، للتفتازاني (4/ 174)، وانظر: تأويلات متأخري الأشاعرة في أصول الدين، للبغدادي، (ص111)، أساس التقديس، للرازي، (ص96-97)، المواقف، للإيجي، (ص298)، وأقاويل الثقات، لمرعي المقدسي (ص147).

(33) من المهم معرفة أن المعطِّلة لهم أصول فلسفية فاسدة بنوا عليها مذهبهم في التعطيل، ومن أهم هذه الأصول دليل الأعراض، وهو الأساس الذي بنى عليه المتكلمين وبقية فرق المعطلة نفيهم للصفات، ومن أصولهم أيضا: تقديم العقل على النقل، ودليل الاختصاص، ودليل التركيب. ينظر: كتاب «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» لعبد القادر محمد صوفي. كما أنه تبع هذه الأصول شبهٌ تتعلق بالصفات محلّ الدراسة في هذا البحث، وسأكتفي بها لخصوصها.

(34) انظر: أساس التقديس في علم الكلام، للرازي، (ص157).

(35) انظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، لمرعي الكرمي، (ص147)، لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (1/ 240).

(36) انظر: معيار العلم، للغزالي، (ص55)، محك النظر، للغزالي، (ص18-19)، التعريفات، للجرجاني، (ص252)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، لمحمد خليفة التميمي، (ص91).

والعين من الألفاظ المشتركة التي لفظُها واحدٌ ومَعَانيها مختلفةٌ، والمعنى الأشمل هو العين الباصرة، حتى إنَّ ابنَ فارس في معجمه، ذكر أنَّ جميع معاني العين ترجع إلى العين الباصرة[37].

وأمَّا معرفةُ المعنى وتحديدُه؛ فيُرجع فيه إلى السياق وتركيب الكلام، والقرائن، والتقييد والتخصيص، لأنَّ اللَّفظة المفردة لا تفيد وحدَها شيئًا؛ يقول ابن القيم: (فإنَّ اللَّفظ المفردَ لا يفيد بإطلاقه وتجرُّدِه شيئًا البتَّةَ، فلا يكون كلامًا ولا جزءَ كلامٍ، فضلًا عن أن يكون حقيقةً أو مجازًا، ومعلومٌ أنَّ تركيبه التركيبَ الإسناديَّ تقييدٌ له، وإذا رُكِّبَ فُهِم المراد منه بتركيبه)[38].

والمعنى في قوله تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: 14]، و﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾، يجرى على ظاهره، وليس الظاهر هنا هو جريان السفينة في عين الله، أو أنَّ موسى تربَّى في عين الله، هذا مُحالٌ ومفهوم باطلٌ، وإنَّما الظاهر هنا: أنَّ السفينة تجري وعينُ الله ترعاها وتَكْلَؤُها، وكذلك تربية موسى عليه السلام تكون على عين الله يرعاه ويحفظه، وهذا هو المعنى الذي نُقل عن السلف (بمرأى منِّي) فالله إذا كان يكلؤه بعينه، فيلزم منه: أنَّ الله يراه[39].

والمتتبع لأقوال كثير من المفسرين لقوله تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر:14]، يجد أنهم ذكروا معنين، هما: إثبات الصفة وحفظ العبد، وهذان المعنيان لا تعارض بينهما بل معنى الآية يحتملهما[40].

2- وأمَّا تأويلُهم للعين بالحفظ والكِلاءة؛ فهذا - ولا شك - فهمٌ خاطئ، فالله تعالى كان رائيًا له، ومشاهدًا له قبلَ جريان الفُلكِ، وقبل أن يُطرَحَ في اليَمِّ، وكذلك كان حافظًا وكالئًا قبل وجود الجريان وطَرْحه في اليَمِّ، بقوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَن يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحۡمَٰنِۗ ﴾ [الأنبياء: 42]، فتبيَّن أنَّ كلائتَه لنا بالليل والنهار[41].

3- أنَّ تفسير العين بالعلم، فيه مخالفة لظاهر النصوص، وهو من التَّحريف الذي جاء النهي عنه، وصرفُ الكلام عن حقيقته إلى مجازه لا بد فيه من قرينةٍ تدلُّ عليه. وهذا منتفي في تأويلاتهم السابقة، كما أنَّه من المتقرِّر أنَّ صرف نصوص الصفات عن ظاهرها، مخالفٌ لِمَا كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وسَلَف الأُمَّة وأئمَّتُها[42].

---

(37) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (4/ 199-204).

(38) مختصر الصواعق المرسلة، للموصلي، (ص72-74).

(39) انظر: القواعد المثلى، لابن عثيمين، (ص70).

(40) انظر: تفسير السمعاني (5/ 311)، تفسير البغوي (4/ 323)، تفسير ابن جزي (التسهيل لعلوم التزيل) (2/ 323)، تفسير ابن كثير (7/ 477)، فتح القدير للشوكاني (5/ 148).

(41) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى (2/ 350).

(42) انظر: القواعد المثلى، للعثيمين، (ص41).

4- جاء في كلام كثيرٍ من السلف إثباتُ العين له سبحانه؛ ونصوص صفة العين جاءت على جهةٍ لا يمكن حملُها إلَّا على الحقيقة، وبطلان أن تُحمَل على المجاز. ويدل عليه: أنَّ النبي ﷺ أشار إلى عينه[43]، وهذا جليٌّ في أنَّ المقصود العينُ التي هي الصفة.

كما أنَّ نَفْيَ العَوَر الواردِ في الحديث، لا يدل في اللغة على نفي العلم أو المعرفة والبصيرة، وإنَّما ذهاب العين التي هي الصفة[44].

***

المبحث الثاني: صفة اليدين لله تعالى.

يؤمن أهلُ السُّنة والجماعة بأنَّ لله تعالى يدين حقيقيتين، تَلِيقانِ بجلاله وعَظَمَتِه، أَثْبَتَهُما الله تعالى لنفسه في كتابه، وأَثْبَتَهُما له رسولُه ﷺ في سُنَّتِه، وعلى هذا آمَنَ الصحابةُ ومَن بعدَهم من السلف والخلف، كما هو المعتَقَدُ الحقُّ.

أولًا: أدلة أهل السنة والجماعة في إثبات صفة اليدين لله تعالى:

ومِن تلك الأدلة القرآنية:

- قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [آل عمران: 26].

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [المؤمنون: 88].

- قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: 75].

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: 10].

أمَّا السُّنة النبويَّة؛ فقد اشتملت على عدَّة أحاديثَ تُثبِت صفةَ اليدين لله، ومنها:

- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّه قال: «يَدُ الله مَلْأَى لَا يَغِيضُها نفقةٌ، سحَّاءُ الليلِ والنهار»[45].

- وروى أبو هريرة رضي الله عنه أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ: «احتجَّ آدمُ وموسى عليهما السلام عند ربِّهما، فحجَّ آدم موسى، قال موسى: أنت آدم الذي خلَقَكَ الله بيده، ونَفَخَ فيك مِن رُوحِه.. » الحديث[46]. وفي لفظٍ عند البخاري: «فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك بيده. أتلومني على أمرٍ قد قدَّره الله عليَّ قبلَ أن يخلُقَني بأربعين سنة؟!»[47].

---

(43) سبق تخريجه.

(44) انظر: شرح العقيدة السفارينية، لابن عثيمين، (ص300).

(45) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص:75]، ح(7411)؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف، ح(993).

(46) رواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ح(2652).

(47) رواه البخاري في صحيحه، كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، ح(6614).

- وروى أبو موسى الأشعري عن نبـي الله ﷺ أنَّه قال: «إنَّ الله ﷻ يبسط يدَه بالليل ليتوبَ مُسيء النهارِ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تَطلُعَ الشمسُ من مغربها»(48).

كما أنَّ الأدلة من الوحيَيْن، التي جاءت بوصف القبض والبسط والطي ونحو ذلك، دالَّةٌ على إثباتِ صفةِ اليدين له سبحانَه، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: 64].

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ [الزمر: 67].

وفي السُّنَّة المطهرة:

- عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «يقبض الله الأرضَ، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا المَلِك، أين ملوك الأرض؟»(49).

وعن عبد الله بن عمر ﵄، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يأخذ الله ﷻ سماواته وأراضيه بيديه، فيقول: أنا الله - ويقبض أصابعه ويبسطها - أنا الملك، حتى نظرتُ إلى المِنْبر يتحرَّك من أسفل شيءٍ منه، حتى إنِّي لَأقول: أساقطٌ هو برسول الله ﷺ؟»(50).

وغير ذلك من الأحاديث، وهي متواترة مستفيضة؛ يقول ابنُ تيميَّة: (وقد تواتر في السُّنة مجيء «اليد» في حديث النبي ﷺ. فالمفهومُ من هذا الكلام: أنَّ لله تعالى يدين مختصَّتَين به، ذاتيَّتَين له، كما يَلِيقُ بجلاله)(51).

وإثباتُ صفةِ اليدين لله تعالى، محلُّ إجماعٍ عندَ أهل السُّنة ومَن وافَقَهم مِن متقدِّمِي الأشعريَّة:

فقد ذكر أبو الحسن الأشعري ذلك، فقال: (جملةُ ما عليه أهلُ الحديث والسنة: الإقرارُ بالله وملائكته وكُتُبِه ورُسُله... وأنَّ له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص:75]، وكما قال: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:64])(52).

وقال أيضًا: (وأَجمَعُوا على أنَّه ﷻ يسمع ويرى، وأنَّ له تعالى يدين مبسوطتين)(53).

---

(48) رواه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكرَّرت الذنوب والتوبة، ح(1759).

(49) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: يقبض الله الأرض يوم القيامة، ح(6519)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح(2787).

(50) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح(2788).

(51) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (6/ 363).

(52) مقالات الإسلاميين، للأشعري، (ص290).

(53) رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري، (ص127). وأمَّا السِّجْزي في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت؛ فقد قال: (والأشعري أثبت يدين، لكنَّه وافَقَ ابنَ كلاب في=

وقال ابنُ تيميَّة: (وقد أطلق غيرُ واحدٍ ممَّن حَكَى إجماعَ السلف - منهم الخطَّابي - مذهبَ السلف: أنَّها تجري على ظاهرها، مع نَفْيِ الكيفيَّةِ والتَّشبيهِ عنها؛ وذلك أن الكلام في «الصفات» فرعٌ على الكلام في «الذات»، يُحتَذَى حَذْوُه، ويُتَّبَعُ فيه مثالُه؛ فإذا كان إثباتُ الذَّاتِ إثباتَ وجودٍ لا إثبات كيفيَّة؛ فكذلك إثبات الصفات إثباتُ وجودٍ لا إثبات كيفية، فنقول: إنَّ له يدًا وسمعًا، ولا نقول: إنَّ معنى اليد القدرة، ومعنى السمع العلم)[54].

وقال ابنُ القَطَّان: (وأجمعوا أنَّ لله يدين مبسوطتين، وأجمعوا أنَّ الأرض جميعًا قبضتُه يومَ القيامة، والسماوات مطويَّات بيَمِينه من غير أن تكون جوارح)[55].

=التأويل)، وعلَّق المحقِّقُ د. محمد با كريم با عبد الله على ذلك تعليقًا دقيقًا، فقال: الواقع أنَّ الذي انتهى إليه الأشعري في آخر مصنَّفاته: إثبات اليدين لله ﷻ، من غير تكييفٍ، وردَّ على مَن أوَّلَها بالنعمة أو القُدرة ردًّا حسنًا أجاد فيه وأفاد ﵀. انظر: الإبانة، للأشعري، (ص125-140)، و(رسائل الثغر، ص147- مخطوط بمكتبة الدراسات بالجامعة الإسلامية تحت رقم 47 عقائد). وانظر: المطبوع، (ص127).

وما ذكره المؤلف هو مذهب المنتسِبين إلى أبي الحسن الأشعري، المتمسِّكين بمذهبه: الكُلَّابي، الذي ثبت رجوعُه عنه.

وانظر - مثلًا -: مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، (ص38، 104، 224)؛ والإرشاد، للجويني، (ص155).

(54) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (6/ 355).

(55) الإقناع في مسائل الإجماع، لابن القطان (1/ 44).

ثانيًا: أقوال أهل العلم في إثبات صفة اليدين لله:

النصوص المنقولة عن سلف هذه الأُمَّة في إثباتِ اليدين لله تعالى، كثيرةٌ متعدِّدة، كما نُقل عن كثيرٍ منهم إثبات صفة اليد دونَ تفصيلِ العدد.

فممَّا جاء في التثنية:

ما رُوي عن ابن خُزيمة ﵀، أنَّه قال: (باب ذِكر سُنةٍ رابعةٍ مُبيِّنةٍ ليَدَيْ خالِقِنا ﷻ، مع البيان أنَّ الله تعالى له يدانِ كما أَعْلَمَنا في مُحكَم تنزيلِه أنَّه خَلَقَ آدمَ بيَدَيْه)[56].

وقال الإمام الدارمي في ردِّه على بِشر المَرِيسي: (فيقال لهذا التَّائِهِ الذي سُلب عقلُه، وأكثر جهله: نعم، هو تأكيد لليدين كما قلنا، لا تأكيد الخلق، كما قال تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: 196]، تأكيد العدد لا تأكيد الصيام؛ لأنَّ العدد غيرُ الصيام، ويدُ الله غيرُ يدِ آدمَ)[57].

وفي كتاب الشريعة عَقَدَ الإمامُ الآجُرِّي هذا الباب: (الإيمان بأنَّ لله ﷻ يدين، وكلتا يديه يمينٌ)[58].

وبوَّب الدارقطني في كتاب الصفات بابًا بعنوان: (ما جاء في اليدين)، وساق الأحاديثَ والآثار في ذلك[59].

وقال ابن بطة: (مسألة: قد سُئلنا: أتقولون إنَّ لله يدين؟

(56) كتاب التوحيد، لابن خزيمة (1/ 136).

(57) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 232).

(58) كتاب الشريعة، للآجري (3/ 1147).

(59) انظر: الصفات، للدارقطني، (ص18).

قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾ [الفتح: 10]، وقوله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: 75])[60].

وذكر شُبهة النُّفاة ثم رَدَّ عليهم، حيث يقول: (وقالوا: لا نقول: إنَّ لله يدين؛ لأنَّ اليدين لا تكون إلَّا بالأصابع، وكفٍّ وساعِدَيْن، وراحة، ومفاصل، ففَرُّوا - بزَعْمِهِم - من التشبيه، ففيه وقعوا، وإليه صاروا، وكلُّ ما زعموا من ذلك فإنَّما هو من صفات المخلوقين، وتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ لأنَّ يدا الله بلا كيف، وقد أَكذَبَهم الله ﷻ وأَكذَبَهم الرسول)[61].

وفي شرح ابنِ بطَّال للبخاري، بيَّن رحمه الله أنَّ الأحاديث كلَّها دليلٌ على إثبات يدين حقيقيَّتَين؛ قال رحمه الله: (استدلالُه من قوله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: 75]، وسائرُ أحاديثِ الباب على إثبات يدين لله، هما صفتانِ من صفات ذاتِه، ليستا بجارِحَتَين)[62].

وبوَّب البيهقي في باب الأسماء والصفات (باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة؛ لورود الخبرِ الصادق به؛ قال الله ﷻ: ﴿ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: 75]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: 64]، ثم ساق عِدَّةَ أحاديثَ في إثباتها بلفظ التثنيةِ الصَّريح، وأحاديثَ عامَّةً بصيغة المفرد[63].

ومِن أكثر مَن تعرَّضَ لهذه المسألةِ بالنِّقاش - فيما اطَّلعتُ عليه - هو شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة؛ قال رحمه الله في مسألة التثنية لليدين: (أمَّا صيغةُ التَّثنية، فإنَّها نصٌّ في مُسَمَّاها؛ لأنَّها من أسماء العدد، وأسماءُ العَددِ نصوصٌ، لا يجوز اثنان أو ثلاثة أو أربعة، ويعني به إلَّا ذلك العدد)[64].

ومِن المتأخِّرين تحدَّث الشيخ مرعي الكرمي عن هذه المسألةِ، وبيَّن أنَّ القول بالتثنية مذهبُ السَّلَف؛ حيث قال رحمه الله: (ومذهبُ السَّلَف والحنابلة، أنَّ المراد إثباتُ صفتين ذاتيَّتَين تُسمَّيان يدين، يَزيدان على النعمة

(60) الإبانة، لابن بطة (1/ 125).

(61) المرجع السابق (7/ 313).

(62) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (10/ 436). وقال الشيخ عبد الرحمن البراك، تعليقًا على كلام ابن بطال: (قوله: «وليستا بجارحتين»، من النفي المُبتَدَع، ولفظ الجارحة لفظٌ مجمَل؛ فإن أريد بنفي الجارحة نفيُ حقيقة اليدين التي يكون بهما الفعل، ومن شأنهما القَبْضُ والبَسْط، فباطل، وإن أُريدَ به نفيُ أن تكون يداه - سبحانه - مثلَ أيدينا كما يقول المُشَبِّه: له سمعٌ كسمعي، وبصرٌ كبصري، ويدٌ كيدي؛ فهذا النفي حقٌّ. فالواجبُ إثباتُ= اليدين لله تعالى مع نفيِ مماثَلَتِهما للخَلْق، ونفي العلم بكيفيَّتِهما، مع إثبات ما ورد في صفاتهما؛ كالقَبْض، والبَسْط، والأَخْذ، والأصابع، والله أعلم. انظر: تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العَقَدِيَّة في فتح الباري (13/ 394).

(63) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (2/ 118).

(64) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (5/ 483).

والقُدْرَةِ، محتجِّين بأنَّ الله تعالى أثبتَ لآدَمَ من المَزِيَّةِ والاختصاص ما لم يُثبِت مثلَه لإبليس، بقوله: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: 75]، وإلَّا فكان إبليس يقول: وأنا أيضًا خلقتَنِي بيدَيْك؛ فلا مَزِيَّةَ لآدمَ، ولا تشريف)[65].

وأمَّا ما جاء في إثبات صفة اليدِ عمومًا؛ فهو كثير، ومن ذلك:

– روى الإمام أبو سعيدٍ الدَّارمي بسَنَدِه، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّه قال: «خَلَقَ الله أربعةَ أشياءَ بيده: العرش، والقَلَم، وعَدْن، وآدم، ثم قال لسائر الخلق: كنْ فكان»[66].

وعلَّق الدَّارمي على كلام ابن عمر بقوله: (أفلا ترى أيُّها المَرِيسي كيف ميَّز ابنُ عمرَ وفرَّق بين آدم وسائر الخلق في خلقه باليد؟! أفأنت أعلمُ من ابن عمر بتأويل القرآن، وقد شَهِدَ التَّنزيلَ وعايَنَ التأويل، وكان بلُغَاتِ العربِ غيرَ جهول؟!)[67].

– وعن عِكرمةَ مولى ابن عباس رضي الله عنهما، أنَّه قال: (إنَّ الله لم يَمَسَّ بيده شيئا، إلَّا ثلاثًا: خَلَقَ آدمَ بيده، وغرس الجنَّةَ بيده، وكتب التوراةَ بيده)[68].

– وعن كَعْبِ الأحبارِ أنَّه قال: (لم يخلق الله غيرَ ثلاثٍ: خلق آدمَ بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنَّةَ عدن بيده، ثم قال لها تكلَّمي: قالت: قد أفلح المؤمنون)[69].

وعن نافع بن عمر الجُمَحي قال: (سألتُ ابن أبي مُلَيكة عن يد الله: أَوَاحِدَةٌ أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان)[70].

وعن زيدِ بنِ أَسلَمَ قال: (إنَّ الله عز وجل لَمَّا كتب التوراة بيده، قال: بسم الله، هذا كتابُ الله بيده لعبده موسى، يُسبِّحُني ويُقَدِّسُني، ولا يحلف باسمي آثمًا؛ فإنِّي لا أُزَكِّي مَن حَلَف باسمي آثمًا)[71].

وفي شأن القَبْضِ والطَّيِّ باليمين، وردت نصوصٌ متعدِّدةٌ، ومنها:

– عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

---

(65) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، لمرعي المقدسي، (ص150).

(66) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 261).

(67) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 262)، وانظر: تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، لعبد الرزاق البدر، (ص138).

(68) السنة، لعبد الله ابن الإمام أحمد (1/ 296).

(69) كتاب الشريعة، للآجُرِّي (3/ 1185)، وصحح سنَدَه الألباني في مختصر العلو للعليِّ العظيم، (ص130)، وانظر: تفسير الطبري (17/ 5)، بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (3/ 231).

(70) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 286)، وقال محقق الكتاب د. رشيد الألمعي: (موقوف على ابن أبي مليكة، وإسناده صحيح).

(71) السنة، لعبد الله ابن الإمام أحمد (1/ 298)، الصواعق المرسلة، لابن القيم (1/ 285).

«يطوي الله ﷻ السماوات، ثم يأخذهنَّ بيَدِه اليُمنى ثم يقول: أنا المَلِكُ أين الجبَّارون؟ أين المتكبِّرون؟ ثم يَطوي الأرض بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبَّارون؟ أين المتكبرون؟»[72].

وجاء عن ابن عباس وجمعٍ من التَّابِعِين بعضُ الآثار في هذه المسألة، ومنها:

- ما رُوي عن ابن عباس في قوله: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الزمر: 67] أنَّه قال: «قد قبض الأرضين والسماوات جميعًا بيمينه، ألم تسمع أنَّه قال: ﴿ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ ﴾ [الزمر: 67]؛ يَعني: الأرض والسماوات بيمينه جميعًا. قال ابن عباس: وإنَّما يستعين بشماله المشغولةُ يمينُه»[73].

- ولابن أبي حاتمٍ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يطوي الله السماوات السبعَ بما فيها من الخَليقة، والأرضين السبع بما فيها من الخليقة، يَطوي ذلك كلَّه بيمينه، يكون ذلك كلُّه في يده بمنزلة خَرْدَلَةٍ»[74].

- وعن الضَّحَّاك بن مُزَاحم، أنَّه كان يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الزمر:67]: (السماوات والأرض مطوياتٌ بيمينه جميعًا)[75].

- وعن مجاهد بن جَبْر، في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الزمر:67]، قال: (وكِلْتَا يدي الرحمن يمين، قال: قلت: فأينَ الناسُ يومئذٍ؟ قال: على جسرِ جهنَّمَ)[76].

- وعن الحسن البصري، قال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الزمر:67]: (كأنَّها جَوْزَةٌ بقَضِّها وقَضِيضِها)[77].

ثالثًا: صفة اليد بين الإفراد والتثنية والجمع، في الأدلة الشرعيَّة:

وردت نصوصُ الوحيَيْن بإثبات صفة اليد، وجاءت بصِيَغ متعدِّدة؛ فمنها ما جاء بصيغة الإفراد، ومنها ما جاء بصيغة الجمع، ومنها ما جاء بصيغة التثنية.

1- صيغة الإفراد: في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ ﴾ [الفتح: 10]، وقوله تعالى: ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ ﴾ [آل عمران: 26]، وقوله تعالى: ﴿ تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك: 1]، وغير ذلك من الآيات.

واليدُ هنا ليست للعدد، وإنَّما لبيان الجنس،

(72) سبق تخريجه.

(73) تفسير الطبري (20/ 246).

(74) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (8/ 2470)، تفسير ابن كثير (5/ 381).

(75) تفسير الطبري (21/ 325).

(76) أخرجه الترمذي في سننه، باب: ومن سورة الزمر، ح(3298)؛ نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 252).

(77) تفسير الطبري (20/ 246).

ويلاحَظ أنَّ لفظ اليد مفردٌ مضاف، فيعمُّ كلَّ ما ثبت لله من يد[78].

2- صيغة الجمع: في مثل قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴾ [يس: 71].

والجمعُ هنا يشمل الاثنين فصاعدًا، على القول بأنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، فيَصِحُّ في اللغة أن يُطلَق الجمعُ على يد الله تعالى[79].

كما أنَّ الجمع عند العرب يأتي بمعنى التعظيم، وهذا المعنى موجودٌ في كثيرٍ من الأدلَّة الشرعيَّة، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ [الحجر: 9].

ومن طريقة العربِ استعمالُ لفظ الجمع في موضع التثنية في المضاف، إذا كان متَّصلًا بالمضاف، وأُمِن اللَّبسُ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: 4]، والنُّطقُ بلفظ الجمعِ أسهلُ من نُطقِه بالتَّثنية.

وقد سبق إيرادُ كلامِ الثَّعالبي؛ بأنَّ من طريقة العرب إذا ذُكِرَا اثنان أن تُجرِيَهما مجرى الجمع، كما تقول عند ذكر العُمَرين: كرَّم الله وجوههما، وفي قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم:4]، لم يَقُلْ: قلباكما[80].

أمَّا التثنية: فهو كما تقدم في معتَقَد أهل السُّنة والجماعة، والقائم على النصوص الصريحة الواضحة في إثبات يدين حقيقيتين تَلِيقَانِ بالله ﷻ، ومن ذلك:

- قول الله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: 75].

- وقوله سبحانه: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: 64].

ومن السُّنة:

- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ المُقسِطِين عندَ الله على منابرَ من نور، عن يمين الرحمن ﷻ، وكلتا يدَيْه يمينٌ، الذين يعدلون في حُكمِهم وأَهلِيهم وما وَلُوا»[81].

- وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله ﷻ السماوات يومَ القيامة، ثم يأخذهنَّ بيده اليُمنى، ثم يقول: أنا المَلِك، أين الجبَّارون؟ أين المتكبِّرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»[82].

(78) انظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (5/ 484).

(79) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (1/ 39)، البلغة إلى أصول اللغة، لصديق حسن خان، (ص80)، وانظر: التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، لعبد الله الدويش، (ص149)، شرح العقيدة السفارينية، للشيخ ابن عثيمين، (ص260).

(80) انظر: فقه اللغة وأسرار العربية، للثعالبي، (ص362).

(81) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، ح(1827).

(82) سبق تخريجه.

والتثنية في الأدلة السابقةِ واضحةٌ وجليَّة، فيلزم المؤمن وهو يقرأ هذه الأدلة أن يؤمنَ بأنَّ الباريَ سبحانَه له يدانِ حقيقيَّتانِ تَلِيقَانِ به، وأنَّ المؤمن حينما يُثبت هذه الصفةَ، فهو لا يمثِّل ولا يُشبِّه صفات الخالق بصفات المخلوقين، بل كما قال سبحانه: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

رابعًا: الجمع بين رواية: «كلتا يديه يمين»، ورواية: «بشماله»:

محصَّل كلام أهل السُّنة في هذه المسألةِ، ألَّا تَعَارُضَ بينَهما، وأنَّ تسمية كلتا اليدين يمينًا هو من باب التكريم والإجلال، والشمال في أذهان الناسِ محلُّ النَّقْصِ والضَّعفِ. وأمَّا مَن ذكر الشِّمال؛ فقد قابَلَ اليمينَ بالشمال، وهذا معروفٌ في كلام العرب.

وقد بيَّن الخطَّابي أنَّ ما يضاف إلى الله سبحانه، ليس فيه من صفة اليدين شمالٌ؛ لأنَّ الشمال محلُّ النَّقْص والضَّعْف[83].

وفي هذا المعنى قال ابنُ تيميَّة: (وقد جاء ذِكرُ اليدين في عدَّة أحاديث، ويذكر فيها أنَّ كلتاهما يمينٌ مع تفضيل اليمين. قال غيرُ واحدٍ من العلماء: لَمَّا كانت صفاتُ المخلوقين متضمِّنةً للنَّقص، فكانت يسارُ أحدِهم ناقصةً في القوة، ناقصةً في الفعل، بحيث تفعل بمَيَاسِرِها كلَّ ما يُذَمُّ – كما يباشر بيده اليسرى النجاسات والأقذار – بيَّن النبيُّ ﷺ أنَّ كلتا يمينِ الرَّبِّ مباركةٌ، ليس فيها نقصٌ ولا عيبٌ بوجهٍ من الوجوه، كما في صفات المخلوقين، مع أنَّ اليمينَ أفضَلُهُما)[84].

ويرى ابنُ القَيِّم أنَّه سبحانَه لَمَّا كان موصوفًا بأنَّ له يدين، لم يكن فيهما شمال؛ بل كلتا يديه يمينٌ مبارَكة[85].

وبيَّن القرطبي سببَ تسميةِ اليد الأخرى بالشمال، وأنَّ ذلك جريًا على المقابلة بين اليمين والشمال، وأنَّ الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى، جاءت على سبيل المقابلة المتعارفة، وأنَّ أكثر الرِّوايات وقع فيها التحرُّزُ عن إطلاقها على الله، وأنَّ كلتا يديه يمين، لئلَّا يُتوَهَّم نقصٌ في صفته ﷻ؛ لأنَّ الشمال في حقِّنا أضعفُ من اليمين[86].

وفي بعض روايات الأحاديثِ، جاءت تسميتُها باليد الأخرى[87].

ويرى الشيخ ابنُ باز أنَّ الأحاديث صحيحةٌ عند علماء السُّنة، وليس فيها إشكالٌ، وكذا حديثُ ابنِ عمرَ

(83) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (2/ 158)، أقاويل الثقات، لمرعي المقدسي، (ص158).

(84) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (17/ 92).

(85) انظر: أحكام أهل الذمة، لابن القيم (1/ 416).

(86) انظر: المُفهِم لِمَا أَشكَل من تلخيص كتاب صحيح مسلم، للقرطبي (7/ 393).

(87) رواه أبو داود في سننه، باب في الرد على الجهمية، ح(4732)، وانظر: أصول السنة، لابن أبي زمنين، (ص66)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي، (ص138).

مرفوعٌ صحيحٌ وليس موقوفًا، وليس بينَهما اختلافٌ؛ فالله سبحانَه توصَف يداه باليمين والشمال من حيث الاسمُ، كما في حديث ابن عمرَ، وكلتاهما يمينٌ مبارَكة من حيث الشرفُ والفضلُ، كما في الأحاديث الصحيحة الأخرى[88].

كما تحدَّث الشيخُ محمد بن عثيمين في هذه المسألةِ، وأطالَ المناقشةَ، ثم ختم ملخصًا بقوله: (وعلى كُلٍّ، فإنَّ يديه سبحانَه اثنتانِ بلا شك، وكلُّ واحدةٍ غيرُ الأخرى، وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال، فليس المراد أنَّها أقلُّ قوةً من اليد اليُمنى، بل كلتا يديه يمين، والواجب علينا أن نقول: إن ثبتت عن رسول الله ﷺ، فنحن نؤمن بها، ولا مُنافاةَ بينها وبين قوله: «كلتا يديه يمين» كما سبق، وإن لم تثبت، فلن نقولَ بها)[89].

خامسًا: موقف المتكلِّمين من إثبات صفة اليدين:

ذهب عامَّةُ المتكلِّمين - كالمعتزلة، ومتأخِّري الأشاعرة - إلى نفي وتعطيل صفةِ اليدين لله تعالى، وتأويل صفة اليدين الثابتة لله إلى بعض المعاني؛ كالنعمة، أو القدرة، أو القوة، أو المُلْك، أو الإحسان، وقال بعضُهم: (إنَّ لفظ اليدين صلةٌ لا تدلُّ على زيادة معنى)[90].

ومن أمثلة تأويل المعتزلة لصفة اليد، تفسيرُ القاضي عبد الجبَّار لليد في قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: 75] بالقوة، وفي قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64] بالنعمة[91].

وأمَّا مُتقدِّمو الأشاعرة؛ فقد تقدَّم أنَّهم وافَقُوا إجماعَ أهلِ السُّنة في الإثبات؛ قال الجُوَيني: (ذهب بعضُ أئمَّتِنا إلى أنَّ اليدين والعين والوجه، صفاتٌ ثابتةٌ للرَّبِّ تعالى، والسبيلُ إلى إثباتها السمعُ دونَ قضيَّةِ العقل)[92].

سادسًا: شُبهة المتكلمين:

ملخَّص كلام المتكلِّمين من خلال ما سبق، ومن مختلَف مصادرِهم، هو أنَّ إثبات اليد حقيقةً لله فيه تشبيهٌ

---

(88) انظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (25/ 126).

(89) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (1/ 165).

(90) انظر هذه التأويلات في عددٍ من كتب المتكلمين؛ مثل: شرح= الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، (ص228)، متشابه القرآن، له (1/ 230)، الإرشاد، للجويني، (ص146)، أساس التقديس، للرازي، (ص97)، غاية المرام، للآمدي، (ص139)، وشرح المواقف، للجرجاني (8/ 125)، وشرح المقاصد، للتفتازاني (4/ 174-175)، وذِكرُ التفتازاني مع الأشاعرة على قول من يعدُّه منهم، وهناك من أهل العلم من يؤكد أنه ماتريدي؛ كالشمس السلفي في كتابه الماتريدية (1/ 293)، وقد حرَّر هذه المسالة باستفاضة د. محمد جميل النورساتي، في كتابه الماتع: مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية، ورجَّح أنَّه من الأشعرية. انظر: (1/ 295-310).

(91) انظر: شرح الأصول الخمسة، (ص238)، ومتشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار (1/ 230).

(92) الإرشاد، للجويني، (ص146).

للخالق بالمخلوق، وتجسيمٌ للباري سبحانَه، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، وقولُهم مرجُعهم فيه إلى دليل الحدوث والأعراض، فاليدانِ عَرَضٌ؛ لأنَّها من أوصاف الأجسامِ، وتقتضي التبعُّضَ والتجزُّؤ، والرَّبُّ مُنَزَّهٌ عن ذلك.

كما أنَّ اليد في اللغة لها معانٍ متعدِّدة، ومنها: النعمةُ والقدرة؛ فتثبت هذه لله، ويُنفَى عنه ما لا يَلِيق[93].

سابعًا: الرد على شُبهة المتكلمين:

- تقدَّم ذِكرُ النصوص الصريحة من الوحيَيْن، وإجماع الصحابة ومَن تَبِعَهم من أهل الإيمان - كما هو عند أهل السنة ومتقدِّمي الأشاعرة - على أنَّ اليد تثبت لله حقيقةً، وبطلان القولِ بأنَّ اليد ليست حقيقيَّةً، وإنَّما مجاز، تأوَّلَ إلى القُدرة والنعمة ونحوِ ذلك[94].

قال أبو الحسن الأشعري: (وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهلِ الخطاب، أن يقول القائل: عملتُ كذا بيدي، ويَعني به النعمة، وإذا كان الله ﷻ إنَّما خاطَبَ العربَ بلُغَتِها، وما يجري مفهومًا في كلامها ومعقولًا في خطابها، وكان لا يجوز في لسان أهلِ البيان أن يقول القائل: فعلتُ بيدي، ويعني النعمة! فبطل أن يكون معنى قولِه ﷻ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النعمة)[95].

- أخبر سبحانَه أنَّه خلق آدمَ بيده، وأنَّ هذه خصوصيَّةٌ له، وهذه الخصوصية تمنع أن تكونَ اليد بمعنى القدرة أو النعمة أو القوة، وإلَّا لم يكن لآدمَ خصوصيَّةٌ بالذِّكر في الآية؛ فإبليسُ وكلُّ الخلائق مخلوقون بقُدرَتِه ومشيئته سبحانَه[96].

- قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾، تفسيرُ المتكلمين اليدَ بالنعمة، يقتضي أن يكون معنى الآية: أنَّ له سبحانه نعمتَيْن مبسوطتين، فهل الله سبحانه ليس له من النعم المبسوطة إلَّا اثنتان؟! وهل قَبَضَ عن عباده النِّعَمَ الكثيرةَ التي لا حصرَ لها، وبسط لهم اثنتين فقط؟! وهذا يدلُّ - بوضوح - على أنَّ المقصود باليد هنا اليدُ الحقيقيَّة[97].

(93) انظر: الإبانة، للأشعري، (ص126)، ابن فورك، انظر: مشكل الحديث، (ص206-210)، الباقلاني، انظر: تمهيد الأوائل، (ص295).

(94) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (6/ 363)، رسالة إلى أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري، (ص127)، شرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (1/ 360).

(95) الإبانة، لأبي الحسن الأشعري، (ص127).

(96) انظر: تفسير الطبري (10/ 454)، مختصر الصواعق المرسلة، للموصلي (3/ 947-950).

(97) انظر: نقض الدرامي على المريسي (1/ 285). وهذا لا يخالف ما ورد عن بعض السلف؛ من تفسير الآية بأنَّ يديه سبحانه مبسوطتان بالبذل والإعطاء، وأنَّه سبحانه بسط أرزاق عباده وأقوات خلقه. وتنصيص المفسّر على معنى «البسط والعطاء» وذلك لأن مهمة المفسّر لا تتوقف عن بيان المعنى الظاهر، بل تتجاوز إلى بيان الأثر واللازم، والمعنى الذي قد يخفى، ولذلك فسّرها الطبري بالبسط والعطاء، انظر: تفسير الطبري (8/ 553)، ونصّ في غير موضع على إثبات الصفة، كما قال=

- وقولهم بأنَّ إثبات اليد الحقيقية يلزم منه تشبيهُ الخالقِ بالمخلوق، والتجسيم والتركيب، يُبطِلُه كلَّه ما تقرَّر في عقيدة أهل السُّنة والجماعة في أسماء الله وصفاته؛ أنَّه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فهنا إثباتٌ بلا تمثيلٍ، وتنزيهٌ بلا تعطيل، فكما أنَّ المخلوق له يدٌ تَلِيقُ به، فكذلك الخالقُ له يدٌ تَلِيق به، ولا يلزم من اتِّحاد الاسمين أن يكون بينهما تماثلٌ أو تَشابُه، والفرق بين يد الخالق سبحانه ويد المخلوق، كالفرق بين ذات الخالق وذات المخلوق، ومن القواعد المقرَّرة عند أهل السنة: أنَّ الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات(98)، فكما أنَّه سبحانه له ذاتٌ لا تُشبِه الذَّوات، فكذلك نثبت له يدًا لا تُشبه أيدي المخلوقات، وكما أنَّنا نُثبت ذاتَه مع عَجْزِنا عن معرفة كيفيَّتِها، فكذلك نُثبت له يدًا مع عَجْزِنا عن معرفة كيفيَّتِها.

أنكَرَ الله تعالى على اليهود نسبةَ يدِه إلى النَّقص والعَيْب، ولم ينكر عليهم إثبات اليد له تعالى؛ بل أثبتَ لنفسه يدًا، فقال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: 64]، فتُراد اليد بعَيْنِها في الآية، ولكنه لا يجوز أن يكون أراد في هذا الموضع النعمة؛ لأنَّه قال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ ﴾: والنِّعَم لا تُغَلُّ، وقوله: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ معارضة بمثل ما قالوا، ولا يجوز أن يكون أراد غُلَّت نِعَمُهم، ثم قال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، ولا يجوز أن يريد: نعمتاه مبسوطتان(99).

***

المبحث الثالث: صفة الأصابع

يؤمن سَلَفُ هذه الأُمَّة ومَن تَبِعَهم من أهل السُّنة والجماعة، أنَّ الله تعالى له صفةُ الأصابع، وهي صفةٌ ذاتيَّة خبريَّة حقيقيَّة تَلِيقُ بجلاله، لا تُمَثَّل، ولا تُشَبَّه، ولا تُكَيَّف.

أولًا: أدلة أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الأصابع لله تعالى:

لم تَرِد صفةُ الأصابع في آيات القرآن الكريم، ولكنَّها وردت في كلام سيِّدِ المرسلين، الذي لا يَنطِقُ عن الهوى ﷺ، ومن تلك الأحاديثِ:

- عن عبد الله، أنَّ يهوديًّا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا محمد، إنَّ الله يُمسِك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبالَ على إصبع، والشجرَ على

=في التبصير في معالم التنزيل (ص133) «وأن له يدين لقوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:64]». كما نَصَّ ابن تيمية عند كلامه على الآية أنَّ: «بَسْطَ اليدين المراد به الجود والعطاء، ليس المراد به ما توهَّموه من بسطٍ مجرَّد، ولـمَّا كان العطاء باليد يكون ببسطها، صار من المعروف في اللغة التعبير ببسط اليد عن العطاء». الجواب الصحيح (4/ 412- 413).

(98) انظر: شرح الرسالة التدمرية، لمحمد الخميس، (ص153).

(99) انظر: الاختلاف في اللفظ، لابن قتيبة، (ص27).

إصبع، والخلائقَ على إصبع، ثم يقول: أنا المَلِك؟ فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ حتى بَدَتْ نواجِذُه، ثم قرأ: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ ﴾ [الأنعام: 91]، قال يحيى بن سعيد: (وزاد فيه فُضَيل بن عِيَاض، عن منصور، عن إبراهيم، عن عُبَيدة، عن عبد الله: فضَحِكَ رسول الله ﷺ تعجبًا وتصديقًا له)[100].

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ قلوبَ بني آدمَ كلَّها بينَ إصبعين من أصابع الرحمن، كقلبٍ واحد، يصرفه حيث يشاء»، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القلوبِ صرِّف قلوبَنا على طاعتك»[101].

عن معاذ بن جبلٍ قال: احْتَبَسَ عنَّا رسولُ الله ﷺ ذاتَ غَدَاةٍ من صلاة الصُّبح، حتى كِدْنَا نَتَرَاءَى عينَ الشمس، فخرج سريعًا فثُوِّبَ بالصلاة، فصلَّى رسول الله ﷺ وتجوَّزَ في صلاته، فلمَّا سلَّم دعا بصوته فقال لنا: «على مَصَافِّكُم كما أنتم»، ثم انْفَتَلَ إلينا فقال: «أمَا إنِّي سأُحدِّثُكم ما حَبَسَني عنكم الغَدَاةَ: إنِّي قُمتُ من الليل، فتوضَّأتُ فصلَّيتُ ما قُدِّرَ لي، فنَعَسْتُ في صلاتي فاستَثْقَلْتُ، فإذا أنا بربِّي - تبارك وتعالى - في أحسنِ صورةٍ، فقال: يا محمد، قلتُ: لبَّيْك ربِّ، قال: فِيمَ يختصم المَلَأُ الأعلى؟ قلت: لا أدري رَبِّ، قالها ثلاثًا، قال: فرأيتُه وضع كفَّه بينَ كَتِفِي حتى وجدتُ بردَ أنامِلِه بينَ ثَدْيَيَّ، فتجلَّى لي كلُّ شيءٍ وعَرَفْتُ...) الحديثَ[102].

ثانيًا: أقوال الأئمة في إثبات صفة الأصابع:

تضافرت أقوالُ أئمَّة أهل السُّنة في إثبات صفة الأصابع لله تعالى، وأنَّها صفةُ ذاتٍ تَلِيق بجلاله تعالى، وأنَّ القول فيها كالقول في بقيَّة الصفات.

قال الإمام ابنُ خُزَيمة: (باب إثبات الأصابع لله ﷻ)، وذكر بأسانيده ما يُثبِت ذلك[103].

وقال أبو بكر الآجُرِّي رحمه الله: (باب الإيمان بأنَّ قلوب الخلائق بين إصبعين من أصابع الرب ﷻ، بلا كيف)[104].

وقال البَغَوي رحمه الله: (والإصبع المذكورة في الحديث، صفةٌ من صفات الله ﷻ، وكذلك كلُّ ما جاء به الكتابُ أو السُّنَّة من هذا القَبِيل من صفات الله تعالى؛ كالنَّفس، والوجه، والعين، واليد، والرِّجل، والإتيان،

(100) رواه البخاري في كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ ﴾ [الأنعام:91]، و[الزمر:67]، ح(481)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح(2785).

(101) رواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، ح(2654).

(102) رواه الترمذي في سننه - واللفظ له - ح(3233)، وأحمد في مسنده، ح(3484)، وصحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي (3233).

(103) انظر: كتاب التوحيد، لابن خزيمة (1/ 178).

(104) كتاب الشريعة، للآجري (3/ 1156).

والمجيء، والنُّزُول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضَّحِك، والفَرَح)[105].

قال ابنُ قتيبة: (ونحن نقول: إنَّ هذا الحديثَ صحيحٌ، وإنَّ الذي ذهبوا إليه في تأويل الإصبع لا يُشبِهِ الحديثَ؛ لأنَّه عليه السلام قال في دعائه: «يا مُقَلِّبَ القلوبِ! ثبِّت قلبي على دينك». فقالت له إحدى أزواجه: أوَ تخافُ يا رسولَ الله على نفسك؟ فقال: «إنَّ قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عز وجل»، فإن كان القلب عندَهم بين نعمتين من نِعَم الله تعالى؛ فهو محفوظ بتَيْنِكَ النِّعمَتَين؛ فلأيِّ شيءٍ دعا بالتثبيت؟ ولِمَ احتجَّ على المرأة التي قالت له: (أتخاف على نفسك) بما يؤكد قولَها؟ وكان ينبغي ألَّا يخافَ إذا كان القلب محروسًا بنعمتين. فإن قال لنا: ما الإصبع عندك هاهنا؟ قلنا: هو مثلُ قوله في الحديث الآخَر: «يحمل الأرضَ على إصبع»، وكذا على إصبعين، ولا يجوز أن تكون الإصبع هاهنا نعمة، وكقوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ [الزمر:67]، ولم يَجُزْ ذلك. ولا نقول: إصبعٌ كأصابعنا، ولا يدٌ كأيدينا، ولا قبضةٌ كقبضاتنا؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ منه عز وجل لا يُشبِهُ شيئًا منَّا)[106].

وقال ابنُ بطَّال: (لا يُحمَل ذِكرُ الأصبع على الجارحة؛ بل يُحمَل على أنَّه صفةٌ من صفات الذات، لا تُكيَّف ولا تُحدَّد)[107].

ثالثًا: صفة الأصابع بين الإفراد والتثنية والجمع:

وردت النصوص الشرعية بلفظ الأُصبَع وبلفظ الأُصبَعين[108] وبلفظ الأصابع، ولا تعارُضَ بينَها؛ فله سبحانه الأصبع وله الأصبعان وله الأصابع، وهي ممَّا يَلِيق بجلاله وعظمته، والقولُ فيها كالقول في بقيَّةِ الصفات، كما ذكر سبحانه: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

رابعًا: موقف المتكلمين من صفة الأصابع:

سلك المتكلِّمون مسلكَ التأويل للنصوص التي تُثبِت هذه الصفةَ، وقالوا بأنَّ الأصابع التي جاءت في النصوص ليست أصابعَ حقيقيَّةً؛ بل المقصود بالأصبع القدرةُ، وأنَّ المراد بقوله ﷺ: «إنَّ قلوب بني آدمَ كلَّها بين أُصبعين من أصابع الرحمن... »؛ أي: بين قُدرَتَيْه.

وهنا عرض لبعض مَن وقع في التَّأويل والتَّعطيل من هؤلاء المتكلِّمين:

- قال الدارمي في ردِّه على المريسي المعتزلي: (ورويتَ - أيُّها المَرِيسي - عن رسول الله ﷺ أنَّه قال:

(105) شرح السنة، للبغوي (1/ 168).

(106) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص195-196).

(107) فتح الباري، لابن حجر (13/ 398).

(108) النصّ الذي ورد فيه أنهما أصبعين، بين فيه أنهما «أصبعين من أصابع الرحمن»، سبق تخريجه، وهذا جليٌّ في إثبات التثنية وإثبات الجمع.

«القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن، يُقلِّبُها كيف يشاء»، فأَقرَرْتَ بأنَّ النبي ﷺ قاله، ثم رَدَدْتَه بأقبح مُحالٍ، وأَوْحَشِ ضلال، ولو قد دفعت الحديثَ أصلًا لَكان أَعذَرَ لك من أن تُقِرَّ به ثم تردَّه بمحال من الحُجَج، وبالتي هي أعوج؛ فزعمتَ أنَّ أُصبُعَيِ الله: قدرتَيْه)[109].

وأمَّا ابنُ الثَّلْجي المعتزلي؛ فأوَّلَ الأصبع بالنعمة، ولهذا يقول الدارمي: (مع أنَّ المُعارِض لم يَقْنَع بتفسير إمامِه المَرِيسي، حتى اخترق لنفسه فيه مذهبًا خلافَ ما قال إمامُه، وخلاف ما يوجد في لغات العرب والعجم؛ فقال: أُصبُعاه: نِعمَتَاه)[110].

وقال بهذا التأويلِ بعضُ الأشاعرة ومَن تأثَّر بهم؛ كالخطَّابي[111]، والبيهقي[112]، والقرطبي[113]، وغيرهم.

قال الخطَّابي: (الأصلُ في هذا وما أَشبَهَهُ من أحاديث الصفات والأسماء، أنَّه لا يجوز ذلك، إلَّا أن يكون بكتابٍ ناطقٍ، أو خبرٍ مقطوع بصحَّتِه؛ فإن لم يكونا، فبما يثبت من أخبار الآحاد المستندة إلى أصلٍ في الكتاب أو في السنة المقطوع بصحَّتِها، أو بموافقة مَعَانِيها، وما كان بخلاف ذلك فالتوقُّفُ عن إطلاق الاسم به هو الواجب، ويُتأوَّل حينئذٍ على ما يَلِيق بمعاني الأصول المتَّفَق عليها من أقاويل أهل الدين والعلم، مع نفي التَّشبيهِ فيه. هذا هو الأصل الذي نَبْنِي عليه الكلامَ ونَعتَمِدُه في هذا الباب.

وذِكرُ الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب، ولا من السُّنة التي شرطُها في الثبوت ما وَصَفْناه)[114].

وبهذا الموقف والرأي تعامَلَ الخطَّابيُّ مع الصفات الخبرية، وفَتَحَ بابَ التأويل للأشاعرة والمتأثِّرين بهم.

وأبو حامد الغزالي يمنع القولَ بأنَّ الله متَّصِفٌ بصفة الأصابع الحقيقية، التي تَلِيقُ به؛ لأنَّ ذلك عنده يستلزم التشبيهَ بالمخلوق[115].

والقرطبي يرى أنَّه يسلك في ذلك مسلكَ التأويلِ، ولا يتوقَّفُ فيه؛ فالصحيحُ عنده أنَّ الأُصبَع يصحُّ أن يُرَادَ به القدرةُ على الشيء، كما يقول مَن استسهل شيئًا واستخفَّه مخاطبًا لمن استَثْقَلَه: أنا أَحمِلُه على أصبعي، أو أرفعه بأصبعي، وأمسكه بخِنْصِري[116].

والمُتَتَبِّع لأقوال المتكلِّمين – على اختلاف فِرَقِهم – يجد أنَّ أقوالَهم في تأويل صفة الأصابع تدور حول التالي:

1 – أنَّ الأصبع بمعنى «القدرة»؛ فالقلوبُ بينَ

(109) نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 369).

(110) المرجع السابق (1/ 383).

(111) أعلام الحديث، للخطابي (1/ 1901).

(112) الأسماء والصفات، للبيهقي (1/ 168).

(113) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (7/ 390).

(114) أعلام الحديث، للخطابي (1/ 1901).

(115) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، (ص37).

(116) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (7/ 390).

قدرَتَين، والله بقدرته يُقَلِّبُها كيف شاء[117].

2– قالوا: الأصبع بمعنى «النعمة»؛ فالقلوب بين نعمتين مِن نِعَم الله، كما تقول العرب: لفلانٍ عليَّ أصبعٌ حسنٌ؛ إذا أَنعَمَ عليه نعمةً حسنةً، وأنَّ المراد النعمةُ الظاهرة والباطنة، والتثنية لأجل ذلك. قال ابن قتيبة: (وذهبوا في تأويل الأصابع إلى أنَّه النِّعَم؛ لقول العرب: ما أحسنَ إصبعَ فلانٍ على ماله؛ يريدون أثَرَه)[118].

3– وقالوا في تأويل حديث ابن مسعود: بأنَّ الله يخلق خلقًا اسمه أصبع؛ أي أصبع بعضِ خلقِه[119].

4– وبعضهم لم يقبل الاستدلالَ بالأحاديث، ورأى أنَّ الكلام هو كلام اليهود المُجَسِّمة، وأنَّ ضَحِكَ النبيِّ ﷺ إنَّما كان استنكارًا لا تقريرًا، كما نقلَه الدارمي عن المَريسي[120].

خامسًا: شُبهة المتكلمين في تأويل صفة الأصابع:

يمكن تلخيص شُبهة المتكلمين في تأويل الصفة، بأنَّ الأصبع من صفات الأجسام، وإثباتُ الأصبعِ يَستلزم تشبيهَ الخالقِ بالمخلوق؛ لأنَّ الأصبع من الجوارح التي لا يوصَف بها إلَّا المخلوق، كما أنَّ إثبات الصفة الجارحةِ للخالق يستلزم المخالطةَ والمُماسَّة[121].

سادسًا: الرد على شُبهة المتكلمين:

ناقَشَ كثيرٌ من الأئمة شبهةَ المتكلِّمين، ودَحَضوها، وكان للإمام الدارمي رحمه الله جهدٌ كبيرٌ في نقض شُبَه المتكلمين عمومًا، وعلى حُجَجِه وقواعدِه سار كثيرٌ من أهل السنة، وكان شيخ الإسلام وتلميذُه ابنُ القَيِّم يُثنِيَانِ على كتب الدارمي كثيرًا؛ قال ابن القيم رحمه الله: (وكتاباه[122] من أجلِّ الكُتُب المصنَّفة في السنة وأَنْفَعِها، وينبغي لكلِّ طالبِ سُنَّةٍ مرادُه الوقوفُ على ما كان عليه الصحابةُ والتابعون والأئمة، أن يقرأ كتابَيْه، وكان شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشدَّ الوصيةِ، ويُعظِّمُهما جدًّا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنَّقْل، ما ليس في غيرهما)[123].

وممَّا ذكره الدارمي وغيرُه من الأئمة في نقض شُبهةِ المتكلِّمين، ما يلي:

---

(117) انظر: دفع شُبَه التشبيه بأكف التنزيه، لابن الجوزي، (ص48)، مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، (ص240)، نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 371).

(118) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، (ص159).

(119) انظر: مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، (ص241).

(120) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 371).

(121) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (3/ 9)، أساس التقديس، للرازي، (ص180).

(122) المقصود كتابا الدارمي، وهما: كتاب نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، والذي أَختَصِرُ عنوانَه في بحثي إلى «نقض الدارمي على المريسي»، وكتاب الرد على الجهمية.

(123) اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم (2/ 231).

- أنَّ تأويل المتكلمين للأصابع بالقدرة والنعمة، لا يستقيم في لغة العرب؛ فلو كان أُصبُعاه بمعنى قدرتَيْه، أو نِعمَتَيْه، لَلَزِمَ أن يكون لله أكثرُ من قُدرةٍ ونعمة، وهذا من الباطل؛ إذ الرَّبُّ سبحانَه له قدرةٌ ونعمةٌ واحدة[124].

وقال أيضًا: (المعارض لم يقنع بتفسير إمامِه المَرِيسي، حتى اخترق لنفسه فيه مذهبًا خلافَ ما قال إمامُه، وخلاف ما يوجد في لغات العرب والعَجَم، فقال: أصبعاه: نعمتاه، قال: وهذا جائزٌ في كلام العرب.

فيقال لهذا المعارض: في أيِّ كلامِ العرب وجدت إجازته؟ وعن أيِّ فقيهٍ أخذتَه؟ فاستنِدْ إليه وإلَّا فإنَّك من المفترين على الله ورسوله؛ فلو كنتَ الخليلَ بن أحمد، أو الأصمعيَّ، ما قُبل ذلك منك إلَّا بحُجَّةٍ!)[125].

كما بيَّن الدارمي ما عند المتكلِّمين من الاضطراب والتناقض؛ حيث خالَفُوا النصوصَ المُثبِتةَ لصفة الأصابع، ويظهر تناقضُهم في أنَّ حديث ابنِ عمرَ يتأوَّل عندهم بقُدرَتَين، وفي المقابل أَنكَروا حديثَ ابنِ مسعود المتعلِّق بالأصابع؛ لاستلزامه إثباتَ خمسِ قُدَرٍ[126].

وقال ابنُ القيم رحمه الله: (فهذا القبضُ والبَسْط والطَّيُّ باليمين، والأخذ والوقوف على يمين الرحمن، والكف وتقليب القلوب بأصابعه، ووضع السماوات على أصبع والجبال على أصبع، وذكر إحدى اليدين، ثم قوله: «وبيده الأخرى» - ممتنعٌ فيه اليدُ المَجَازيَّة؛ سواءٌ بمعنى القدرة، أو بمعنى النعمة؛ فإنَّها لا يُتصرَّف فيها هذا التصرفُ، هذه لغةُ العربِ، نظمهم ونثرهم، هل تجدون فيها ذلك أصلًا؟)[127].

أمَّا تأويلُ حديثِ ابنِ مسعود بأنَّه مخلوقٌ اسمُه أصبع؛ فهذا تأويلٌ باطل لا دليلَ عليه، ولا توجد قرينةٌ قريبةٌ ولا بعيدة، كيف وفي الحديث: «يقول الله: أنا المَلِك، أين ملوك الأرض؟»، ثم يحمل الأرض والجبال والشجر، وجميع الخلائق سبحانه وتعالى.

وقولهم: إنَّ إثبات صفة الأصابع لله تعالى، يلزم منه إثباتُ الجوارح والأعضاء والأبعاض، وهذا هو التجسيم.

يُرد عليهم بأنَّ هذه الألفاظَ مُجمَلةٌ، لم تَرِدِ النصوصُ بنفي ألفاظِها، وإنَّما وردت بنفي التَّمثيل، وهو التنزيه الذي يؤمن به أهلُ الحق من أن يُشابِهَ المخلوق خالقه سبحانه. وأهلُ السُّنة لا يقولون بالأعضاء للخالق، تعالى الله! بل هو إثباتٌ مع تنزيه، وما يقوله المخالفُ إنَّما هو ادِّعاءٌ وتَشْنيع وكذب، وهو ممَّا يسهل رواجُه بين الناس[128].

وقولهم: إنَّ اليهود مُجسِّمة؛ فلا شكَّ أنَّهم مجسِّمة

(124) انظر: نقض الدارمي على المريسي (1/ 369–370).

(125) المرجع السابق (1/ 383).

(126) انظر: المرجع السابق (1/ 371).

(127) مختصر الصواعق، للموصلي (2/ 325).

(128) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي، (ص374).

ومُشبِّهة، ولكن يُقبَل منهم إذا قالوا قولًا صحيحًا يُقِرُّه القرآن أو النبي ﷺ، وقد أقرَّ النبيُّ ﷺ اليهوديَّ على ذكر الأصابع وصدَّقَه؛ فليس هذا من التَّشبيه والتجسيم في شيء.

***

المبحث الرابع: صفة القَدَمين

صفة القَدَمين من الصفات الذاتية الخبرية الثابتة لله تعالى، بالدليل الصحيح من السنة النبوية، ولم ترد في الكتاب الحكيم.

أولًا: أدلة أهل السنة على إثبات صفة القَدَمين:

ومن هذه الأحاديث النبوية، ما يلي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «تَحاجَّت الجنَّةُ والنار، فقالت النار: أُوثِرتُ بالمتكبِّرين والمتجبرين، وقالت الجنة: ما لي لا يدخلني إلَّا ضعفاءُ الناسِ وسَقَطُهم؟ قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنتِ رحمتي، أرحم بكِ مَن أشاء من عبادي، وقال للنار: إنَّما أنتِ عذابي أُعذِّبُ بك من أشاء من عبادي، ولكلِّ واحدةٍ منهما ملؤها، فأمَّا النار؛ فلا تمتلئ حتى يضع رجلَه فتقول: قَطْ قَطْ، فهنالك تمتلئ ويُزْوَى بعضُها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل مِن خلقه أحدًا، وأمَّا الجنَّةُ؛ فإنَّ الله عز وجل يُنشئ لها خلقًا»(129).

ثانيًا: ما ورد بلفظ القَدَمين:

1- عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يُلقَى في النار وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع قدَمَه فتقول: قَطْ قَطْ»(130).

2- وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «يقال لجهنَّمَ: هل امتلأتِ؟ وتقول: هل من مزيد؛ فيضع الرب - تبارك وتعالى - قدَمَه عليها، فتقول: قَطْ قَطْ»(131).

3- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «الكرسيُّ موضعُ القدَمَين، والعرشُ لا يُقدَرُ قَدْرُه»(132).

4- وعن أبي موسى الأشعري أنَّه قال: «الكرسيُّ موضعُ القدَمَين»(133).

وقد سُئل الإمام أحمد عن الحديث الذي فيه: «أنَّ الله يضع قدمَه في النار»، فقال: (صحيح)، وجعل مَن

---

(129) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق:30]، ح(4850)، واللفظ له؛= =ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، ح(2846).

(130) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق:30]، ح(4848).

(131) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق:30]، ح(4849).

(132) رواه الحاكم في المستدرك (2/ 310)، وصححه، وقال: (على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي، وصححه الشيخ الألباني في مختصر العلو.

(133) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (1/ 302)، وصححه الألباني في تحقيقه لمختصر العلو للذهبي، (ص123).

يفسِّرُه بغير ظاهرِه جهميًّا. وفي موضعٍ آخَر قال: (نُمِرُّها كما جاءت)، وقال أيضًا عن قوله: «ويضع قدمَه تعالى»: (نؤمن به، ولا نردُّ على رسول الله ﷺ ما قال؛ بل نؤمن بالله وبما جاء به الرسول ﷺ)[134].

وقال الإمام الترمذي بعد ذكره حديثَ القَدَم: (والمذهبُ في هذا عند أهل العلم من الأئمة - مثل: سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، وابن عُيَينة، ووكيع وغيرهم - أنَّهم رَوَوا هذه الأشياءَ، ثم قالوا: تُروَى هذه الأحاديثُ ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهلُ الحديث أن تُروَى هذه الأشياءُ كما جاءت، ويؤمن بها ولا تُفَسَّر ولا تُتَوَهَّم، ولا يقال: كيف؟ وهذا أمرُ أهلِ العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه)[135].

ثالثًا: أقوال الأئمة في إثبات صفة القَدَمين.

1- قال الإمام ابنُ خزيمة: (باب ذكر إثبات الرِّجل لله ﷻ، وإن رَغِمَت أنوفُ المُعَطِّلة الجهميَّة، الذين يكفرون بصفات خالقِنا ﷻ، التي أثبَتَها لنفسه في مُحكَم تنزيلِه، وعلى لسان نَبِيِّه ﷺ)[136].

2- وقال يحيى بن مَعِين: (شَهِدتُ زكريا بن عدي سأل وكيعًا فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديثُ - يعني مثل: «الكرسي موضع القدمين» ونحو هذا - فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومِسعَرًا يُحدِّثون بهذه الأحاديثِ، ولا يُفسِّرون شيئًا منها)[137].

3- وقال أبو عبيد: (نحن نروي هذه الأحاديثَ، ولا نزيغ لها المعاني)[138].

4- وقال ابنُ تيميَّة في العقيدة الواسطية: (باب في إثبات الرِّجل - أو القدم - لله سبحانه). ثم أورد حديث: «لا تزال جهنَّمُ يُلقَى فيها، وتقول: هل مِن مَزيد؟ حتى يضع ربُّ العزَّة فيها - وفي رواية: عليها - قدمَه»[139].

5- وقال ابنُ تيميَّة أيضًا: (وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين - الإمام المشهور من أئمة المالكيَّة - في كتابه الذي صنَّفَه في أصول السنة، قال فيه: باب الإيمان بالعرش... باب الإيمان بالكرسي، قال: ومن قول أهل السنة، أنَّ الكرسيَّ بينَ يَدَيِ العرش، وأنَّه موضعُ القَدَمَين)[140].

6- وقال ابن حجر: (واختُلف في المراد بالقدم؛ فطريقُ السلف في هذا وغيرِه مشهورةٌ، وهو أن تُمَر كما

(134) انظر: إبطال التأويلات، لأبي يعلى (1/ 196).

(135) سنن الترمذي (4/ 273).

(136) كتاب التوحيد، لابن خزيمة (2/ 202).

(137) الأسماء والصفات، للبيهقي (2/ 196).

(138) انظر: المرجع السابق (2/ 192).

(139) تقدم تخريجه، انظر: العقيدة الواسطية بتعليق الشيخ ابن مانع، (ص12).

(140) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (5/ 54).

جاءت، ولا يُتعرَّض لتأويله؛ بل نعتقد استحالةَ ما يوهم النَّقصَ على الله)[141].

رابعًا: صفة القَدَمين بين الإفراد والتثنية:

الباحث في النصوص الشرعية، لن يجدَ ذِكرَ القدمين، وإنَّما وردت لفظةُ القدمِ - أو الرِّجْل - مفردةً، وثبوت القدمين جاء في الآثار الموقوفةِ على الصحابة ﵃، كما ثبت عن ابن عباس ﵄ قوله: «الكرسي موضع القدمين»، ومثلُه عن أبي موسى الأشعري[142]، ومثل هذه المسائل من أقوال الصحابة، هي ممَّا لا مجالَ للرأي فيه، فتُقبَل، ولها حكمُ الرَّفع[143]. وعلى هذا نُثبِت له سبحانَه القدمَ والقدمَيْن، ولا تَعارُضَ بينَهما ولله الحمد.

خامسًا: موقف المتكلمين من صفة القدمين.

جمهور المتكلِّمين من المعتزلة ومتأخري الأشاعرة، أَوَّلوا صفةَ القدم، ومنهم مَن نَفَاها.

وقد ذكر الدارمي عن بشر المريسي تأويلَه للصفة، مع قَبُوله للحديث، وأنَّ معنى القدم عندَه هم أهل النار المُستَحِقُّون لها[144].

وهذا المعنى قال به المعتزلةُ، وتأثَّرَ به متأخِّرُو الأشاعرة،، ومن ذلك قولُ الآمِدِي حولَ صفة القدم الواردة في الأحاديث: (يحتمل أن يراد به بعضُ الأُمَم المستوجِبين للنار، وتكون إضافة القدمِ إلى الجبَّار تعالى إضافةَ التمليك)[145].

وممَّن قال بقول بشرٍ، الإمامُ ابنُ حزم، وحاصلُ كلامِه: أنَّ المعنى في القَدَم كما في الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وهو أنَّ الله تعالى بعد يوم القيامة يخلق خلقًا يُدخِلُهم الجنةَ، وأنَّه يقول للجنة والنار: لكلِّ واحدةٍ منكما مِلؤُها؛ فالقدمُ الواردة في الأحاديث، هي الأُمَّة التي تقدَّم في علم الله تعالى أنَّه يملأ بها جهنَّم، وإنَّما هو كما قال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ ﴾ [يونس: 2]؛ أي: سالف صدق، ومعناه: الأمة التي تقوم في علمه تعالى أنَّه يملأ بهم جهنَّم[146].

وبمثل هذا قال الخطَّابيُّ، كما نقله عنه البيهقي[147].

سادسًا: شبهة المتكلمين:

ملخَّص شُبهة المتكلمين، هو أنَّ إثبات القدم

(141) فتح الباري، لابن حجر (8/ 596).

(142) تقدم تخريجها قريبًا.

(143) تحدَّث علماء الأصول عن قول الصحابي الذي لا مجالَ لرأيٍ فيه وحُكمه، وخلاصة كلامهم: (قول الصحابي فيما لا مجال فيه للرأي والاجتهاد، له حكمُ الرَّفعِ إلى النبي ﷺ في الاستدلال به والاحتجاج، أو يكون ذلك في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ لكن من باب الرواية بالمعنى؛ فإنَّ الصحابة يَرْوُون السنةَ تارةً بلفظها، وتارةً بمعناها). انظر: معالم أصول الفقه. لـ: د.محمد الجيزاني، (ص216).

(144) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 395).

(145) غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، (ص141).

(146) انظر: الفصل في الملل والنحل، لابن حزم (2/ 128).

(147) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (2/ 192).

حقيقةً لله، فيه تشبيهٌ للخالق بالمخلوق؛ ولـذلك تـأَوَّلوه إلى عدَّة مَعـانٍ، مـن أشـهرها: أنَّ معنـى (القـدم) خلـقٌ استحقوا دخولَ النار.

سابعًا: الرد على شُبهة المتكلمين:

نجـد أنَّ تـأويلات المتكلمـين هـي للفـرار مـن التشبيه؛ ولذلك يـصرفون اللَّفـظَ عـن ظـاهره، ولـيس عليها دليلٌ ولا قرينةٌ لكي تُصرف عن الظاهر إلى غـيره، والتمسُّك بالظاهر مع اعتقاد التنزيه، أَوْلى من التأويل مع اعتقاد إيهامِ التشبيه في الأحاديث. والجوابُ عـن وضـع القدمِ، هو نفس الجواب عن بقيَّة صفات الله؛ فـالقولُ في بعـض الـصفات كـالقول في بعـض، فلـزم التـصديقُ بالأخبار الواردة عن الله وعن رسوله ﷺ، وحملها عـلى ظاهرهـا مـن غـير تـشبيهٍ ولا تعطيـل، وهـو مـسلك الراسخين من الصحابة والتابعين ومَن سَلَكَ طريقتَهم.

- تأويلُهم قَدَمَ الرَّبِّ بجماعةٍ استحقَّت النـار، لا يستقيم في لغـة العـرب؛ قـال ابـنُ القـيم عـن الـتأويل الباطل: (والتأويل الباطل أنواع؛ أحـدُها: مـا لم يحتملـه اللَّفظُ بوضعه الأول، كتأويل قولـه ﷺ: «حتـى يـضع ربُّ العزَّةِ فيها رِجلَه» بأنَّ الرِّجلَ الجماعةُ من الناس؛ فإنَّ هذا الشيءَ لا يُعرَف مِن لغة العرب البَتَّةَ)(148).

- وردَّ علـيهم الإمـام الـدارمي، وحـاجَّهُم بـأنَّ معنى كلامهم: أنَّ جهـنم لا تمتلـئ إلَّا بعـدَ أن يـدخلها أهلُها من الأشقياء؛ فهنا لا حاجةَ إذنْ لطلب الزيادة وقد امتلأت بأهلها(149).

وقـد أجـاب شـيخ الإسـلام ﷺ عـن الإيـراد الواردِ على الحديث، ونَقَضَ شُبهَتَهم، وبيَّن أنَّه قـد غَلـط في هذا الحديث المُعَطِّلةُ، الذين أَوَّلوا قولَه: «قدمه» بنـوعٍ من الخَلْق!

والوجوه التي ذكرها في بيان غلطهم:

الأول: أنَّ النبـي ﷺ قـال: «حتـى يـضع»، ولم يَقُلْ: حتى يُلقى، كما قال في قوله: «لا يزال يُلقَى فيها».

الثـاني: أنَّ قولـه: «قدمـه» لا يُفهَـم منـه هـذا، لا حقيقةً ولا مجازًا، كما تدلُّ عليه الإضافة.

الثالث: أنَّ أولئك المؤَخَّرين إن كانوا من أصـاغر المعذَّبين، فلا وجهَ لانزوائها واكتفائها بهم؛ فإنَّ ذلك إنَّما يكونُ بأمرٍ عظيم، وإن كانوا من أكابر المجرمين، فهـم في الدَّرْك الأسفل، وفي أوَّل المعذَّبين لا في أواخرهم.

الرابع: أنَّ قولـه: «فينـزوي بعـضها إلى بعـض»، دليلٌ على أنَّها تنضمُّ على من فيها، فتضيق بهم من غير أن يُلقَى فيها شيءٌ.

الخامس: أنَّ قوله: «لا يزال يُلقى فيهـا، وتقـول: هل من مزيد؟ حتى يـضع فيهـا قدمَـه»، جعـل الوضـعَ

(148) مختصر الصواعق المرسلة، للموصلي (ص23).

(149) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (1/ 401).

الغايةَ التي إليها ينتهي الإلقاء، ويكون عندها الانـزواءُ، فيقتضي ذلك أن تكون الغايةُ أعظمَ ممَّا قبلَهـا. ولـيس في قول المعطِّلة معنـى للَفـظ «قدمـه» إلَّا وقـد اشـترك فيـه الأوَّلُ والآخِرُ، والأوَّلُ أحقُّ به من الآخر[150].

***

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد..

أهم نتائج البحث:

1- الصفات الخبرية الذاتية طريقُ الإيمان بها هـو التسليم للنص الشرعي، وهـذا هـو معتقـد أهـل الـسنة والجماعة.

2- كلٌّ من هذه الصفات الأربع «العين، واليـد، والأصـابع، والقـدم»، جـاءت بلفـظ الإفـراد والتثنيـة، وجاءت بلفظ الجمع، عدا القَدَم، في النصوص الشرعيَّة.

3- ظـاهر النـصوص الـشرعية يثبـت الـصفة الخبريـة، ويفـرُّ المتكلمـون إلى التأويـل أو التفـويض أو التعطيل التام.

4- يختلـف موقـف متقـدمي الأشـاعرة عـن متـأخريهم مـن حيـث الإيـمان بالـصفات الخبريـة، فالمتقدمون أكثر انضباطًا وقبولًا للدليل.

5- شُبَه المتكلمين شـبه واهيـة، لا تـصمد أمـام الحقيقة الظاهرة، والحجاج العقلي.

توصيات الباحث:

1- دراسة التطور العقدي في مقالات بقية الفرق غير الأشاعرة، ومعرفة الفرق بين المتقـدمين والمتـأخرين في تلك الفرق.

2- دراسة مدى التداخل العقدي بين المتكلمـين وغيرهم من الفرق.

3- دراسة الأثر الفلسفي على متأخري الأشاعرة والماتريدية.

***

قائمة المصادر والمراجع

الإبانة عن أصول الديانة. الأشعري، علي بن إسماعيل أبو الحسن. تقديم: حماد بن محمد الأنصاري وآخـرين. ط1، د.م: دار الدعوة السلفية، 1413هـ.

إبطال التـأويلات. الفـراء، أبـو يعـلى. تحقيـق: أبي عبـد الله محمـد النجدي. ط1، د.م: دار إيلاف الدولية للنشر، 1416هـ.

اجتماع الجيوش الإسلامية على غـزو المعطلـة والجهميـة. ابـن قـيم الجوزية، محمد بـن أبي بكـر. تحقيـق: عـواد المعتـق. ط2، الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، 1415هـ.

أحكام أهل الذمة. ابن قيم الجوزيـة، محمـد بـن أبي بكـر. تحقيـق: يوسف بن أحمد البكري، وشاكر بـن توفيـق العـاروري. ط1، الدمام: رمادي للنشر، 1418هـ - 1997م.

الاخـتلاف في اللفـظ والـرد عـلى الجهميـة والمـشبهة. ابـن قتيبـة، أبو محمد الدينوري. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. ط1، د.م: دار الراية، 1412هـ - 1991م.

(150) انظـر: مختـصر الفتـاوى المـصرية، لابـن تيميـة، (ص647)، بتصرف.

الأربعون في دلائل التوحيد. الهروي، عبد الله بن محمد أبو إسماعيل. تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط1، د.م: المدينة المنورة، 1404هـ.

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. الجويني، أبو المعالي. تحقيق: أحمد السائح. ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1430هـ.

أساس التقديس في علم الكلام. الرازي، فخر الدين. ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1415هـ.

الأسماء والصفات. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: عبد الله الحاشدي. ط3، جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، 1422هـ.

أصول السنة. ابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله. تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري. ط1، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1415هـ.

أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري). الخطابي، أبو سليمان. تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. ط1، جامعة أم القرى: مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1409هـ- 1988م.

أقاويل الثقات. المقدسي، مرعي بن يوسف زين الدين. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1406هـ.

الاقتصاد في الاعتقاد. الغزالي، محمد بن محمد، أبو حامد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.

الإقناع في مسائل الإجماع. ابن القطان، أبو الحسن. تحقيق: حسن فوزي الصعيدي. ط1، د.م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424هـ- 2004م.

البلغة إلى أصول اللغة. القِنَّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان. تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي. رسالة ماجستير، العراق: كلية التربية للبنات- جامعة تكريت، د.ت.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: مجموعة من المحققين. ط1، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ.

التبصير في معالم الدين. محمد بن جرير أبو جعفر، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، ط1، د.م: دار العاصمة، 1416هـ- 1997م.

تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ابن عساكر، علي بن الحسن. ط4، بيروت: دار الكتاب العربي، 1411هـ- 1991م.

تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي. البدر، عبدالرزاق بن عبد المحسن، ط1، د.م: غراس للنشر والتوزيع، 1424هـ-2003م.

تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري. البراك، عبد الرحمن بن ناصر. تحقيق: عبد الرحمن بن صالح السديس، د.ط، طبعت التعليقات بحاشية (فتح الباري)، د.م: دار طيبة، د.ت.

تفسير ابن كثير. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1404هـ- 1984م.

تفسير القرآن العظيم. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: د. أسعد محمد الطيب. ط1، مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1417هـ- 1997م.

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. الباقلاني، محمد بن الطيب. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط1، د.م: مؤسسة الكتب الثقافية، 1407هـ.

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. الملطي، محمد حمد أبو الحسين. تحقيق: إيمان سعد الدين الميداديني. ط1، الدمام: رمادى للنشر، 1414هـ.

التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد. الدويش، عبد الله بن محمد. ط1، د.م: دار العليان، 1411هـ- 1990م.

جامع البيان في تأويل القرآن. الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ- 1992م.

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. تحقيق: د.علي بن حسن بن ناصر وآخرين. ط2، الرياض: دار العاصمة، 1419هـ.

دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه. ابن الجوزي، أبو الفرج. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. ط1، د.م: المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت.

رسالة السجزي إلى أهل زبيد. السجزي، عبد الله بن سعيد أبو نصر. تحقيق: محمد باكريم با عبد الله. ط1، د.م: دار الراية، 1414هـ.

رسالة إلى أهل الثغر. الأشعري، أبو الحسن. تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي. ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. الألباني، محمد ناصر الدين. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1415هـ- 1995م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. الألباني، محمد بن ناصر الدين. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ.

السنة. ابن حنبل، عبد الله بن أحمد. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني. ط3، الدمام: رمادي للنشر، 1416هـ.

سنن أبي داود. السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط، إستانبول، تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت.

سنن الترمذي. الترمذي، محمد بن عيسى. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين. ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ- 1975م.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم. اللالكائي، أبو القاسم. تحقيق: أحمد سعدي الغامدي. ط4، الرياض: دار طيبة، 1416هـ- 1996م.

شرح الأصول الخمسة. القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد. تحقيق: د. عبد الكريم عثمان. ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1384هـ.

شرح الرسالة التدمرية. الخميس، محمد بن عبد الرحمن. ط1، د.م: دار أطلس الخضراء، 1425هـ- 2004م.

شرح السنة. البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط. ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ- 1983م.

شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية). ابن عثيمين، محمد بن صالح. ط1، الرياض: دار الوطن للنشر، 1426هـ.

شرح العقيدة الواسطية. ابن عثيمين، محمد بن صالح. بعناية: سعد بن فواز الصميل. ط3، الدمام: دار ابن الجوزي، 1416هـ.

شرح المقاصد. التفتازاني، سعد الدين. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1409هـ.

شرح المواقف. الجرجاني، علي بن محمد. تحقيق: محمود عمر

الدمياطي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.
الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة. الخميس، محمد بن عبد الرحمن. ط1، الإمارات: مكتبة الفرقان، 1419هـ.
شرح صحيح البخاري. ابن بطال، علي بن خلف أبو الحسن. تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم. ط2، الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ- 2003م.
الشريعة. الآجري: محمد بن الحسين أبو بكر. تحقيق: الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي. ط2، د.م: دار الوطن، 1420هـ- 1999م.
صحيح الإمام البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. ط1، الرياض: دار السلام، 1417هـ.
صحيح الإمام مسلم. القشيري، مسلم بن الحجاج. اعتنى به: نظر محمد الفاريابي. ط1، د.م: دار طيبة، 1427هـ.
الصفات الإلهية في الكتاب والسنة. الجامي، محمد بن أمان. د.ط، د.م: د.ن، د.ت.
صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة. السقاف، علوي. ط2، د.م: دار الهجرة، 1422هـ.
الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. تحقيق: الدخيل الله، علي. ط3، الرياض: دار العاصمة، 1412هـ.
الضعفاء الكبير. العقيلي، محمد بن عمرو أبو جعفر. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط1، بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ- 1984م.
العقود الدرية على مقاصد العقيدة الواسطية. العميري، سلطان. ط2، الدمام: دار مدارج للنشر، 1442هـ.
العقيدة الواسطية بتعليق الشيخ ابن مانع. ابن مانع، محمد بن عبدالعزيز. د.ط، الرياض: مكتبة المعارف، د.ت.
العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها. الذهبي، محمد بن أحمد شمس الدين. تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود. ط1، د.م: مكتبة أضواء السلف، 1416هـ.
غاية المرام في علم الكلام. الآمدي، سيف الدين. تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف. د.ط، د.م: د.ن، د.ت.
فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. ط2، القاهرة: المطبعة السلفية، 1400هـ.
الفصل في الملل والأهواء والنحل. ابن حزم، علي بن أحمد. تحقيق: محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة. ط1، جدة، الرياض، الدمام: شركة عكاظ، 1402هـ.
فقه اللغة وسر العربية. الثعالبي، أبو منصور. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1، د.م: إحياء التراث العربي، 1422هـ- 2002م.
القراءات الشاذة. ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله. عُني بنشره وتصحيحه: برجستراسر. ط1، مصر: المطبعة الرحمانية، 1934م.
القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى. ابن عثيمين، محمد صالح. تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود. ط1، الرياض: مكتبة أضواء السلف، 1416هـ.
كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. ط5، الرياض: مكتبة الرشد، 1414هـ.
كتاب الصفات. الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: محمد بن يحيى الوصابي. ط1، د.م: دار الصميعي، 1425هـ.

كتاب العرش. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: د. محمد بن خليفة التميمي. ط1، الرياض: أضواء السلف، 1420هـ.

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية. السفاريني، محمد بن أحمد. تعليق: عبد الله أبا بطين وسليمان بن سحمان. ط1، د.م: د.ن، د.ت.

الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات. الأفغاني، الشمس السلفي. ط1، الطائف: مكتبة الصديق، 1413هـ.

متشابه القرآن. الهمذاني، عبد الجبار. تحقيق: عدنان زرزور. د.ط، القاهرة: مكتبة التراث، د.ت.

مجموع الفتاوى. ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم. جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم. ط1، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ- 1995م.

مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز. جمع: محمد الشويعر. ط4، الرياض: دار المؤيد، 1423هـ.

مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان. ط1، د.م: دار الوطن- دار الثريا، 1413هـ.

محك النظر في المنطق. الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم الجوزية. الموصلي، محمد. تحقيق: الحسن العلوي. ط1، الرياض: أضواء السلف، 1435هـ- 2004م.

مختصر العلو للعلي الغفار. الذهبي، محمد بن أحمد، شمس الدين. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط1، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، 1401هـ.

مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية. البعلي، بدر الدين. تحقيق: عبدالمجيد سليم، ومحمد حامد الفقي. د.ط، د.م: مطبعة السنة المحمدية - تصوير دار الكتب العلمية، د.ت.

مختلف الحديث. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أبو محمد. تحقيق: محمد الأصفر. ط2، د.م: دار الكتب العلمية، بيروت: المكتب الإسلامي، 1419هـ.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي، جلال الدين. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ- 1998م.

مسند الإمام أحمد. ابن حنبل، أحمد بن محمد. تحقيق: أحمد شاكر. د.ط، د.م: دار المعارف، 1400هـ.

مشكل الحديث وبيانه. ابن فورك، محمد بن الحسن. تحقيق: موسى محمد علي. ط2، بيروت: عالم الكتب، 1985م.

معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة. الجيزاني، د.محمد بن حسين. ط5، د.م: دار ابن الجوزي، 1427هـ.

معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات. التميمي، د.محمد بن خليفة. ط1، د.م: أضواء السلف، 1419هـ.

معجم مقاييس اللغة. الرازي، أحمد بن فارس. تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو. ط1، بيروت: دار الفكر، 1415هـ- 1994م.

معيار العلم في فن المنطق. الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد. تحقيق: د. سليمان دنيا. د.ط، مصر: دار المعارف، 1961م.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. القرطبي، أبو العباس. تحقيق: محيي الدين مستو وآخرين. ط1، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار القلم، 1417هـ.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. الأشعري، أبو الحسن. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط، بيروت: المكتبة العصرية، 1411هـ.

مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية. النورستاني، محمد محمدي جميل. ط1، الكويت: دار إيلاف، 1439هـ- 2018م.

المواقف في علم الكلام. الإيجي، عبد الرحمن. د.ط، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد. تحقيق: د.رشيد بن حسن الألمعي. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير، المبارك بن محمد. تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي. د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

* * *